الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.12

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٢**

الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد راتراي (جامايكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لبنود جدول الأعمال وعرض ودراسة لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود متعلقة بالأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستمع الآن إلى المتكلمين المتبقين على القائمة في إطار مجموعة ”الأسلحة النووية“. ولكن قبل المضي قدماً، أود أن أذكر اللجنة بأننا من المقرر أن ننتهي من النظر في تلك المجموعة بعد ظهر اليوم، من أجل مواكبة جدولنا الزمني للمناقشات المواضيعية. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نتخذ إجراءات فورية لضمان أن البيانات موضوعة خصيصاً لتناسب الوقت المحدد بخمس دقائق حين التكلم بصفة وطنية، وسبع دقائق حين التكلم باسم عدة وفود. وأناشد جميع الوفود التعاون الكامل في هذا الصدد، بغية تمكين اللجنة من تجنب التأخر في جدولها الزمني. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من مواكبة برنامج عملنا والانتهاء بحلول الموعد النهائي الذي أوصت به الجمعية العامة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن بلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح – وهي أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، بولندا، تركيا، شيلي، الفلبين، كندا، المكسيك، نيجيريا، هولندا، واليابان – أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم، سعادة السفير كورتيناي راتراي ممثل جامايكا، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مؤكداً لكم أقصى درجات الدعم من بلدان المبادرة على قيادتكم في إنجاح هذه الدورة للجنة.

في ١١ و ١٢ نيسان/أبريل، اجتمع وزراء خارجية المبادرة في هيروشيما، التي ألقيت عليها قنبلة ذرية للمرة الأولى في تاريخ البشرية، وشهدت بشكل مباشر العواقب الإنسانية الكارثية للقصف الذري التي ما زالت باقية حتى هذا اليوم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1457877 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وقد تأثروا تأثراً عميقاً بشهادات الناجين من القنبلة الذرية – الهيباكوشا – وعززوا التزام المجموعة بتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وآخذين ذلك في الاعتبار، دعوا قادة العالم السياسيين إلى زيارة هيروشيما وناغازاكي ليشهدوا أيضاً العواقب بأم العين.

إن بلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدعامة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي بوصفه حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والأساس لتطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. ونشدد على أهمية التزام الجميع بالمعاهدة، وندعو كافة الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها فوراً بوصفها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، فإننا نحث جميع الدول الأطراف على التقيد التام بالواجبات والالتزامات، ولا سيما التقيد بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع الإجراءات المنصوص عليها في خطة عمل عام ٢٠١٠. ونكرر أن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها على نحو كامل. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة القيام على نحو منهجي ومستمر بالحد من جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنشورة، من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بطريقة عملية ومتدرجة بهدف إزالتها تماماً.

ومع الاعتراف بالأثر الإيجابي للتخفيضات الأحادية والثنائية، تعتقد دول مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أنها لا تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل الإزالة التامة لجميع أنواع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نحث الدول غير المشاركة بعد في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي على تخفيض ترساناتها بهدف إزالتها إزالة تامة. وينبغي أن تقترن التخفيضات الكمّية بخطوات نحو الحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها في الاستراتيجيات الأمنية والمبادئ العسكرية.

وما برحت مسألة زيادة شفافية المعلومات المتعلقة بالقوات النووية أيضاً تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. فلا يمكن التحقق من نزع السلاح النووي من دون الشفافية – ولن تكون للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الثقة الكاملة في أن تدابير نزع السلاح النووي قد أُنجزت بشكل لا رجعة فيه.

ويعد إنهاء حالة تأهب القوات النووية مهماً أيضاً ليس فقط بوصفه خطوة نحو كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية، بل أيضاً لتجنب المخاطر والحد منها جراء أي إطلاق للأسلحة النووية سواء كان غير مأذون به أو حادثاً عرضياً، بما ينطوي عليه ذلك من عواقب إنسانية كارثية. وكخطوة أساسية لكفالة خلو العالم من الأسلحة النووية، تدعو مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية وعلى الصعيد العالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بما يخدم أغراض كل من نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحث مؤتمر نزع السلاح على بدء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن. ونرحب بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذه المسألة.

وتعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصراً أساسياً لنزع السلاح النووي. ولذا فإننا نحث الدول التي ما زال توقيعها أو تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لازماً لدخولها حيز النفاذ على التوقيع والتصديق على المعاهدة دونما تأخير.

وتلتزم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بتعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكفاءته، وتؤكد على الدور الحاسم للرقابة على الصادرات لدعم تحقيق الالتزامات بعدم الانتشار النووي بموجب الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وإذ نسلم بالتهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب النووي، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالعمل معاً لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك من خلال عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، من أجل التنفيذ الكامل للمتطلبات الدولية ذات الصلة.

وندين بشدة البرامج النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مما يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. وإننا ندين سلسلة عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونعرب عن القلق البالغ إزاءها. وتشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث بشدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الامتثال لالتزاماتها بموجب البيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف لعام ٢٠٠٥ والالتزامات المنوطة بها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة إلى الامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية، بما في ذلك، في جملة أمور، إطلاق القذائف التسيارية، أو إجراء تجارب نووية أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية.

وفي حين ترحب اللجنة بتنفيذ الخطوات الأولى في إطار خطة العمل المشتركة، تأسف مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لعدم تنفيذ إيران بعد لبعض التدابير في إطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونأمل أن المفاوضات الجارية لبلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران ستؤدي إلى حل نهائي وشامل للمسألة النووية الإيرانية. وندعو إيران إلى التنفيذ السريع والمطرد للتدابير، ولا سيما تلك المتعلّقة بالأبعاد العسكرية المحتملة، فضلاً عن التصديق على البروتوكول الإضافي لها وتنفيذه، لإزالة الشواغل الدولية بشأن أنشطتها النووية.

وتتابع مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار ببالغ القلق، بوصفها مجموعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، الحالة في أوكرانيا التي كانت موضوع مناقشات مكثفة جرت فيما بيننا وكذلك في الجمعية العامة. وتتوقع المبادرة احترام الالتزامات والتعهدات الدولية، بما في ذلك مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية، المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة ذات العلاقة يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز عملية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها.

ونأسف لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى لم ينعقد حتى الآن، وهو الذي يعد جزءاً أساسياً لا يتجزأ عن النتائج النهائية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ونرحب بالمشاورات الجارية بين الأطراف ذات الصلة لمعالجة المسائل العالقة، وندعو إلى عقد مؤتمر ناجح في أقرب وقت ممكن، تشارك فيه جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية.

وتأتي الشهادات التي أدلى بها الناجون بمثابة تذكرة لنا جميعاً بالسبب الذي يدعو لعدم خوض حرب نووية مطلقاً.

وتحث مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح جميع الدول على أن تكرر تأكيد قلقها العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وبالنظر إلى هذه العواقب، فمن مصلحة جميع الدول أن يمتد إلى الأبد سجل عدم استعمال الأسلحة النووية الذي استمر ما يقرب من ٦٩ سنة.

تشكل الآثار الإنسانية المأساوية للأسلحة النووية الأساس لجميع الأعمال الرامية لتحقيق النجاح في جهودنا من أجل عدم الانتشار وتحقيق نزع السلاح النووي بغية إقامة عالم أكثر أمنا، ولا سيما من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون النقاش الجاري بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية شاملا وعالميا وكذلك حفازا على اتخاذ إجراءات موحدة على الصعيد العالمي نحو الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ونشدد على أهمية نشر الوعي بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية عبر الحدود والأجيال من أجل زيادة الزخم اللازم للعمل على كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية. وتتسم بالأهمية الجهود الرامية إلى زيادة تعميق فهمنا للعواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية على أساس الدراسات العلمية القائمة على الحقائق. ونرحب بكل هذه الجهود، بما في ذلك أثناء المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١٣، ونايايريت في شباط/فبراير ٢٠١٤ والمؤتمر القادم في فيينا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

في الختام، إن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تهيب بجميع الدول الأطراف في المعاهدة المشاركة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ بروح من التعاون وحسن النية، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على الأجواء البناءة التي هيأتها اللجان التحضيرية السابقة. ومن مسؤولية جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب نظام المعاهدة وأن تعمل على دعم وتعزيز ذلك النظام، بعدة سبل منها تحقيق نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

السيد طومسن (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أدلي بهذا البيان نيابة عن، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية جزر مارشال، ساموا، تونغا، جزر سليمان، توفالو، فانواتو، وبلدي فيجي.

بما أن هذه المرة الأولى التي تخاطب فيها مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية اللجنة الأولى، أود، السيد الرئيس، أن أعرب عن تهاني المجموعة لكم على انتخابكم رئيسا. نحن واثقون من أن اللجنة ستشهد تحت رئاستكم مهامها تؤتي ثمارها. أود أيضا أن أعرب عن ثقتنا في قدرة مكتبكم، وأن أعرب عن تهانئنا لهم على انتخابهم.

بعد تعرضنا مباشرة للآثار الإنسانية المدمرة للتجارب النووية في المحيط الهادئ، نحن ملتزمون بالتوصل إلى حلول حقيقية ودائمة حتى لا تستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى، تحت أي ظرف. لنصف قرن، من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٩٦، نفذ أكثر من ٣١٥ تفجيرا نوويا تجريبيا في منطقتنا، في كيريباس، بولينيزيا الفرنسية، وجزر مارشال، مما أدى إلى انتشار السقاطات المشعة في جميع أرجاء منطقتنا، وجعل جزرا مرجانية بأكملها غير صالحة للسكن بشكل دائم.

وفي وقت سابق من هذا العام احتفلنا بمرور ٦٠ عاماً على إجراء تجربة كاسل برافو في جزيرة بيكيني المرجانية في جزر مارشال، أكبر التجارب النووية التي أجريت على الإطلاق، مع انفجار أقوى بألف مرة من انفجار القنبلة الذرية التي أسقطت على هيروشيما. عانى القرويون الذين يعيشون في الجزر المجاورة والمنحدرة، فضلا عن العاملين في مجال

التجارب النووية، معاناة شديدة من تفجير بيكيني وغيره من الاختبارات النووية التي أجريت في منطقة المحيط الهادئ. وشملت الآثار الصحية المباشرة حروق الجلد، وسقوط الشعر، وتغير لون الأصابع، والغثيان وأعراض أخرى من أعراض التسمم الإشعاعي الحاد.

كما نلاحظ مع القلق تقرير الأمين العام الصادر في ٢٥ تموز/يوليه (A/69/189) عملا بالقرار ٩٣/٦٨، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، إعداد تقرير عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية التي دامت ٣٠ عاما. وما زلنا نتشكك في النتيجة النهائية للدراسة التي اضطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ظروف الإشعاعات المترسبة في جزيرتي موروروا وفانغاتوفا المرجانيتين في بولينيزيا الفرنسية، التي تقول،

> ”المعدلات المتوقعة لجرعات الإشعاع وطرق التعرض كانت معدلات وطرقا لا يمكن أن تنجم عنها آثار في فئات المجموعات الأحيائية.“ (A/69/189، الفقرة. ٧)

ويشير التقرير أساسا، في جملة أمور، إلى أنه لن تحدث تغييرات في معدلات الإصابة بالسرطان في المنطقة يمكن عزوها إلى التعرض للإشعاع الناجم عن المواد المشعة المترسبة في جزيرتي موروروا وفانغَتوفا المرجانيتين.

غير أن المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا، يشير في تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان إلى أن الناس في الأقاليم التي أجرت فيه بلدان تجارب النووية، بما في ذلك في بولينيزيا الفرنسية، تضررت من برامج التجارب النووية. ويذكر التقرير أن ”أي زيادة في جرعة الإشعاع، حتى وإن كانت صغيرة، ستؤدي إلى زيادة متناسبة في خطر الإصابة بالسرطان.“ (A/HRC/21/48/Add.1، الفقرة. ٩).

واليوم فإن المجتمعات المحلية لا تزال تعاني من الآثار الطويلة الأجل للتجارب وتعاني من ارتفاع معدلات أعلى من الإصابة بالسرطان، وخاصة سرطان الغدة الدرقية، بسبب التعرض للإشعاع. ولا تزال البيئة والموارد الغذائية في بعض الأماكن ملوثة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشريد العديد من شعوبنا من ديارهم وانفصل العديد من الشعوب عن طريقة حياتهم الأصلية. وأدرك المقرر الخاص المعني بالنفايات السامة تلك الآثار في عام ٢٠١٢، الذي وصف الآثار في حالة جمهورية جزر مارشال كمسألة خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان.

وإذ نضع ذلك التاريخ في الاعتبار، نرحب بالتركيز المتجدد من المجتمع الدولي بشأن الآثار الإنسانية الفظيعة المترتبة على استخدام الأسلحة النووية واختبارها. أثبت مؤتمرا أوسلو ونايايريت التاريخيان بما لا يدع مجالا للشك أن هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة وموحدة لتفادي حدوث كارثة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقة.

ما دامت الأسلحة النووية موجودة فهناك خطر حقيقي فعلا من أن أسلحة الدمار الشامل تلك ستستخدم مرة أخرى في يوم ما، سواء عن عمد أو خطأ. إن وقف انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى أو إلى الجهات الفاعلة من غير الدول لا يكفي؛ ويجب أيضا إزالة الأسلحة النووية الموجودة كلها على النحو المبين في القرار ٥١/٦٨.

كما تعلمون، السيد الرئيس، فإن جمهورية جزر مارشال بصدد اتخاذ إجراءات أمام محكمة العدل الدولية بهدف محاسبة جميع الدول المسلحة نوويا لامتناعها عن الانخراط في المفاوضات بحسن نية من أجل نزع السلاح النووي، على النحو المطلوب بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

والقانون الدولي العرفي. والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تتابع القضية باهتمام.

علينا معا أن نجد سبلا جديدة لكي نحقق أخيرا الهدفين الأساسيين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد اقتربنا من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة من تحقيق ذلك الهدف. وكذلك، أيضا، من خلال مختلف المعاهدات الإقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية – معاهدة راروتونغا – التي تغطي جنوب المحيط الهادئ. لكن ثمة حاجة أيضا إلى صكوك قانونية إضافية، ويجب أن يكون أولها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

يجب على الدول المسلحة نوويا أن تتخذ التدابير المناسبة للحد من خطر الإطلاق العارض أو غير المأذون به للأسلحة النووية، والتأكد من عدم وقوع الأسلحة النووية والقنابل القذرة في أيدي الجماعات الإرهابية. وندعو جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تنضم إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية بذل مزيد من الجهود لتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف بوسائل شتى منها التدابير الانفرادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

وفي الختام، فإن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية جزء أساسي من المنظور الأوسع لحماية بيئتنا الضعيفة لمصلحة الأجيال المقبلة، وإعادة توزيع الموارد الثمينة بعيدا عن المسائل الدفاعية وصوب التنمية المستدامة. ونتطلع إلى المؤتمر القادم في فيينا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ونأمل في إحرازه تقدم ملموس.

السيد المشرَّخ (الإمارات العربية المتحدة): تود الإمارات العربية المتحدة أن تضم صوتها إلى البيان الذي سيلقيه الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية باسم مجموعة الدول العربية، وكذلك إلى البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.10)، والبيان الذي ألقاه ممثل اليابان باسم مجموعة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

لقد اتخذت دولة الإمارات مواقف واضحة من قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، انطلاقا من الاعتقاد الراسخ بأهميتها لتحقيق أهداف الأمن والسلم الدوليين. كما تؤمن بلادي بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء بالتزامات عدم الانتشار. ولذلك يشكّل الانضمام والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار أهمية قصوى.

وتولي دولة الإمارات أهمية خاصة لمعاهدة عدم الانتشار، بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وكذلك لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد في هذا الصدد، على أهمية البروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقية، كونه أداة رئيسية للتحقق من عدم تحويل المواد والمرافق النووية، واستخدامها حصرا للأغراض السلمية.

إن دولة الإمارات التي حرصت على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٠، وإبرام اتفاقية الضمانات الشاملة في عام ٢٠٠٣، والانضمام إلى بروتوكولها الإضافي في عام ٢٠١٠، تعيد التأكيد على موقفها الراسخ من وجوب تنفيذ جميع الدول وبشكل كامل، التزاماتها المتعلقة بنظام الضمانات الشاملة، وأية التزامات دولية أخرى ذات صلة.

وفي هذا السياق، رحبت دولة الإمارات بالاتفاق الأوّلي بين إيران ومجموعة ٥+١. ونأمل أن تصل هذه المفاوضات

إلى تسوية شاملة لملف إيران النووي خلال إطار زمني محدد. كما يدعو وفد بلادي إيران إلى حل جميع القضايا العالقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاستعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي واستبعاد أي جوانب عسكرية محتملة.

وفيما يتعلق بإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن وفد بلادي يعرب عن قلقه البالغ من عدم إحراز أي تقدم ملحوظ.

وتؤكد الإمارات العربية المتحدة على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتدعو دول المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وبالإشارة إلى تناول حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فيجب أن يتم إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، لضمان عالم خال من الأسلحة النووية.

تعتبر دولة الإمارات نموذجا للاستخدام السلمي للطاقة النووية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في المنطقة. ونحن نفتخر بأن تكون لدولتنا تجربة رائدة في المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإحاطة هذا الاستخدام بأعلى معايير الشفافية والأمن والسلامة.

لقد بدأت دولة الإمارات بناء أول مفاعل نووي في عام ٢٠١٢ وتلتها وحدة أخرى في عام ٢٠١٣، وقد بدأنا بإنشاء وحدة ثالثة منذ شهر. وأؤكد على التزام بلادي بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز السلامة الدولية وفقا لخطة عمل السلامة النووية للوكالة.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الدولية لزيادة التوعية عن الآثار الإنسانية السلبية للأسلحة النووية من خلال مؤتمري أوسلو ونياريت، ومؤتمر فيينا المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة العمل الدولي نحو تحقيق النتائج الملموسة والمرجوة من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥.

السيد فان دير فاست (هولندا): سأتلو عليكم نسخة مختصرة من بياني.

قبل سبعين عاما مضت، قال العالم الفيزيائي نايلز بوهر ”إننا بحاجة إلى التوصل إلى اتفاقٍ ما بشأن الرقابة على استخدام المواد الجديدة النشطة،“ وهذا هو عين ما تضطلع به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة هي حجر الزاوية وينبغي أن تحظى بتأييدنا الكامل لها. وبالرغم من أنها قد أدت دورها كما ينبغي، فإننا نتفق مع القائلين بضرورة تحقيق مزيد من النتائج والتقدم عبرها.

ونتطلع قدما نحو مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥. ونحن ملتزمون – جنبا إلى جنب مع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح – التزاما قويا بالعمل بصورة بناءة نحو الوصول إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر نزع السلاح. لقد قدمت المبادرة ١٢ ورقة عمل تشمل اقتراحات بشأن مناقشة ومتابعة خطة العمل لعام ٢٠١٠.

ويعني نجاح المؤتمر بالنسبة لنا أن يكون محفلا نستطيع فيه تقييم التقدم المحرز، فضلا عن كونه مكانا نقرر فيه كيفية المضي قدما. ونحن بحاجة إلى التقييم بوصفه أساسا للمتابعة، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي لم تنفذ إلا جزئيا. ومن الواضح أن نجاح المؤتمر يقتضي تناول جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ولا تزال هولندا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا يزال نزع السلاح النووي يمثّل أولوية بالنسبة لنا منذ وقت طويل، وسيظل كذلك. ونحن لا نتفق مع القول بأن الوضع الاستراتيجي الدولي يوفر ذريعة لوقف نزع السلاح النووي. بل قد يكون العكس تماما هو الصحيح في واقع الأمر. وفي هذه الأوقات المثيرة للقلق بوجه خاص، ينبغي أن نكثف جهودنا لإيجاد أرضية مشتركة ونسعى إلى إحراز المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح.

ومن الأهمية بمكان أن نولي اهتماما للعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ويمكن أن يكون لها أثر إيجابي على عملية معاهدة عدم الانتشار إذا ما أسهمت في التعجيل بنزع السلاح. وإلى جانب البعد الأمني، تشكّل الشواغل إزاء العواقب الإنسانية لهذه الأسلحة أساسا ترتكز عليه جهودنا العملية الحثيثة الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وللتأكيد على أهمية هذا الموضوع، فقد أيدت هولندا البيان الذي أدلت به أستراليا بشأن هذه المسألة.

ولا سبيل إلى تجاهل البعد الأمني في هذه المناقشة. وإذ نسلّم باختلاف الآراء في هذه المسألة، فإننا نأمل ألا يكون ذلك سببا للتفرقة فيما بيننا، بل ينبغي أن تتحد إرادتنا لأجل تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وسوف نشارك في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن يحذو الآخرون حذونا أيضا. ونأمل أن يسهم المؤتمر في نجاح معاهدة عدم الانتشار.

وفي رأينا، أن السبيل الأمثل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يكمن في تنفيذ عملية تدريجية واتخاذ تدابير عملية وملموسة، في ذات الوقت الذي تقترن فيه الروح الواقعية العملية بالطموحات. وإن بوسع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية – سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، أم ليست أطرافا فيها – اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح على الفور.

وفيما يتعلق بإلغاء حالة التأهب، يسرني أن أعلن أن هولندا ستصوت هذا العام للمرة الأولى مؤيدة لمشروع القرار المعنون ”تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية“.

وإذ نؤكد على أهمية الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نرحب أيضا بالعمل الذي أداه فريق الخبراء الحكوميين. ونأمل أن يتمكن الفريق من إعداد تقرير توافقي رئيسي ومن شأنه أن يجعلنا أكثر قربا من بدء مفاوضات جدية.

تولت رئاسة الجلسة السيدة فلادوليسكو (رومانيا).

وبالنسبة لنا لا يزال مؤتمر نزع السلاح يشكّل عنصرا هاما في آلية نزع السلاح. ونأسف لعدم تمكن المؤتمر من بدء المفاوضات بالرغم من أننا شهدنا بعض التطورات المشجعة في العام الماضي. فقد اضطلع الفريق العامل غير الرسمي ببعض الأعمال القيّمة، في حين مكّننا الجدول الزمني للأنشطة من إجراء مناقشات غير رسمية مكثفة بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويقينا فإن ذلك ليس كافيا، ولكننا نأمل أن تسهم تلك المناقشات في جعلنا أكثر قربا من تحقيق هدفنا الأساسي المتمثل في التفاوض على مقترحات بشأن نزع السلاح. وسوف نواصل العمل نحو تحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أؤكد أننا قد أحرزنا تقدما. فقد خُفّضت عشرات الآلاف من الأسلحة النووية خلال أقل من عقدين من الزمان. ونثني على الولايات المتحدة وروسيا على هذه المسألة. وجرى تحويل الكثير من المواد الانشطارية للأغراض العسكرية للاستخدام المدني، في ذات الوقت الذي خُفّض فيه دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية. غير أن هذا التقدم ليس كافيا. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهد، وخاصة

في ميدان نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تخفيض المواد الانشطارية التي تستخدمها للأغراض العسكرية.

لقد التزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية (الدائمة العضوية في المجلس) بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس في اتخاذ الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي.

ونرحب بالتقارير التي قدمتها بلدان مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية إلى الدورة السابقة للجنة التحضيرية، ونحرص على تقديم المزيد من التقارير عن آخر المستجدات أثناء المؤتمر الاستعراضي. ونرى أن تقديم التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ جميع الإجراءات ينبغي أن يصبح جزءا منتظما من دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمكن أن يشمل معلومات عن الأعمال التي تقوم بها بلدان مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية بشأن تدابير بناء الثقة والتحقق والشفافية.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، تشرفت هولندا باستضافة مؤتمر قمة الأمن النووي هذا العام، وبالإسهام في جعل العالم أكثر أمانا إلى حد ما. وقد أحرزت بعض أوجه التقدم في تحسين التعاون الدولي والحد من كمية المواد النووية وتحسين أمن تلك المواد. لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في تعزيز أمن جميع المواد النووية المدنية والعسكرية. ونتطلع إلى مؤتمر القمة النهائي الذي سيعقد في الولايات المتحدة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وهولندا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأخرى بغية التوصل، على نحو مشترك، إلى الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وإذ لم يعد يفصلنا عن موعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار سوى بضعة أشهر، فإننا ندعو جميع الدول إلى العمل بصورة بناءة من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي، لأنه سيحدد الإطار لاتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال.

السيدة تشان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوستاريكا البيان الذي سيدلي به ممثل نيوزيلندا باسم أكثر من ١٥٥ دولة، عن الآثار الإنسانية المدمرة لأي استخدام للأسلحة النووية. ونؤيد بقوة الحاجة الملحة إلى إزالة هذه الأسلحة الفتاكة، لأن ذلك هو أفضل سبيل للحيلولة دون استخدامها إما بصورة مقصودة أو عارضة. وحرصا على الوقت، سأكتفي بالتشديد على المواضيع التالية.

ينبغي أن يكون الهدف هو حظر الأسلحة النووية وإزالتها بصورة كاملة وشاملة تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وقد قدمت كوستاريكا وماليزيا اقتراحا حول اتفاقية نموذجية للأسلحة النووية، فضلا عن أوراق عمل أخرى بشأن هذه المسألة، في مؤتمرات استعراضية سابقة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمكن التفاوض على هذه الاتفاقية في مجموعها أو تحقيقها من خلال مجموعة من الاتفاقات.

وفي الماضي، عادة ما كان حظر الأسلحة التي تترتب عنها آثار إنسانية غير مقبولة يمهد السبيل لإزالتها. ويمكن السعي الآن إلى فرض حظر قانوني على استخدام الأسلحة النووية وحيازتها وتخزينها واستحداثها، حتى ولئن كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية لا ترغب في المشاركة في عملية التفاوض. وكوستاريكا على استعداد للانضمام إلى عملية دبلوماسية على النحو الذي اقترحه رئيس مؤتمر نايايريت للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ويمكن لتلك العملية أن تنشىء إطارا قانونيا قويا ضد استخدام وحيازة ونشر الأسلحة النووية، وستكون خطوة هامة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن تدخل حيز النفاذ. والتجارب النووية التي أجريت في جزر مارشال وفي آسيا الوسطى يجب ألا تتكرر أبدا. وتحث كوستاريكا

دول المرفق ٢، التي يعد تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى التعجيل بعملية التوقيع و/أو التصديق على هذا الصك. ويجب على جميع الدول أن تمتنع عن إجراء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية والتفجيرات النووية الأخرى، وأي تجارب أخرى ذات صلة بواسطة مواد غير متفجرة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة.

ومن الضروري إحراز تقدم ملموس صوب بدء المناقشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد كان شلل مؤتمر نزع السلاح طيلة عقد من الزمن عقبة رئيسية في ذلك الصدد. ولذلك، نرحب بالتقدم المتمثل في قرارات الوقف الاختياري التي اتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بإنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة. ونرحب أيضا بعقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين من أجل مناقشة عناصر معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتعرب كوستاريكا عن أسفها لأن تقرير الخبراء الحكوميين لن يكون متاحا إلا بعد مؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من قطع بعض الخطوات الصغيرة في الاتجاه الصحيح في الحد من المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، فإن التقدم المحرز غير كاف ومعدل الحد منها بطيء. ويشعر بلدي بالأسف بصورة خاصة لأن غالبية تخفيضات الأسلحة النووية كانت في شكل الرؤوس الحربية الخاملة والرؤوس الحربية في المخازن. ولذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات في خفض مخزوناتها التشغيلية من الرؤوس الحربية الاستراتيجية فضلا عما يسمى بالأسلحة النووية التكتيكية، بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وفي السياق ذاته، نعرب عن رفضنا التام لتحديث الأسلحة النووية القائمة واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة. وما زال الكثير من الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى. وتحث كوستاريكا الدول الحائزة لأسلحة نووية في حالة تأهب قصوى على القيام فورا بتخفيض مستويات التأهب التعبوي لأنظمتها.

وما انفكت كوستاريكا تؤيد تأييدا قويا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤمن إيمانا قويا بأهدافها وما تنطوي عليه من إمكانات باعتبارها صكا رئيسيا لتحقيق طموحنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تواجه العديد من التحديات في تفعيل تنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بالركن المتمثل في نزع السلاح النووي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خطة العمل لعام ٢٠١٠، والخطوات العملية الـ ١٣ للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والتأخير المستمر من الدول الحائزة للأسلحة النووية في تلبية التزاماتها بموجب المادة السادسة، وعدم عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح.

وقبل عام، ترأست كوستاريكا بفخر الفريق العامل المفتوح العضوية للنهوض بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا مشروع القرار الذي عرضته أيرلندا هذا العام من أجل إبقاء هذا البند مفتوحا في جدول أعمال اللجنة. وتعتقد كوستاريكا اعتقادا راسخا بأن النموذج الإنساني يجب أن يكون قوة دافعة وراء جهودنا لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن من الضروري تعزيز دور القانون الدولي في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وترى كوستاريكا أن أمننا لا يأتي من أسلحة الدمار الشامل ولكن من الامتثال للقانون الدولي.

ويظل يحدونا الأمل في أن المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي ستستضيفه النمسا في فيينا في كانون الأول/ديسمبر المقبل، والاستعراض المقبل لمعاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥، سيوفران المحافل لإحراز التقدم صوب هدفنا المتمثل في نزع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الدول على تأييد الدعوة إلى بدء المفاوضات بشأن صك قانوني جديد سيضع الأسلحة النووية على نفس المستوى القانوني لأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد حان وقت العمل بمزيد من الإصرار. والآن هو وقت العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.10.

السيد دي أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة لأعرض، كما ذكر في المناقشة العامة،مشروع القرار A/C.1/69/L.10، المعنون ''المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة''، الذي ستشارك البرازيل ونيوزيلندا في عرضه مرة أخرى خلال هذه الدورة. وقد عمم نص مشروع القرار على جميع الوفود. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعلق بإيجاز على أساسه المنطقي وعناصره الرئيسية.

لقد شكلت إزالة الأسلحة النووية وما تشكله من خطر على البشرية هدفا أساسيا للأمم المتحدة منذ إنشائها. وبينما نواصل السعي إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والهدف النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، فمن واجبنا أيضا استكشاف كل السبل الأخرى التي يمكن أن تدعم تلك العملية وتزيد الأمن وتعزز نظاما دوليا تعاونيا.

وكما تؤكد مجددا الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، فقد أقر بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير مؤقت هام لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لمنع الانتشار النووي ودعم نزع السلاح النووي.

ومشروع القرار يؤكد مجددا الإيمان بالدور الهام الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وفي الانتقال نحو هدف القضاء التام على الأسلحة النووية؛ وهو يرحب بالتعاون بين الدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا؛ ويلاحظ مع الارتياح أن جميع المعاهدات القائمة التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية – تلاتيلولكو، راروتونغا، بانكوك، بليندابا وآسيا الوسطى – قد دخلت حيز النفاذ الآن. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي أعادت الدول الأعضاء فيها تأكيد التزامها بجعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ونهيب أيضا بجميع الدول المعنية التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تفعل ذلك، ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع أهداف ومقاصد المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفضلا عن ذلك، يرحب مشروع القرار بالخطوات المتخذة بهدف إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول المعنية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويشجع أيضا الجهود التي تبذلها إندونيسيا لعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا.

إن وجود الأسلحة النووية يتناقض مع الأهداف الأساسية للأمم المتحدة المتمثلة في منع نشوب الحروب وتعزيز السلام. وبينما نقترب من نهاية دورة أخرى لاستعراض معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية، وبعد ٢٠ سنة من تمديدها إلى أجل غير مسمى وبعد ٧٠ عاما تقريبا من تدمير القنابل الذرية لهيروشيما وناغازاكي، هناك حاجة ماسة للمضي قدما في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها لتخليص العالم من ويلات الأسلحة النووية. ولذلك، نشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار وإعادة التأكيد على أهمية المضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11)

ترى تايلند أن الأسلحة النووية تحمل في طياتها إمكانية حدوث أخطار كارثية. ومن ثم، لا نجد أي سبب معقول للاعتراض على نزع السلاح النووي. وتعيد البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء خلال الأسابيع الماضية تأكيد هذا الفهم. وفي الواقع، فإن المجتمع الدولي أعرب مرة أخرى عن التزامه بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، ثمة شعور ملموس بالإحباط خلال المناقشة العامة بسبب المأزق البادي في ما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونحن بحاجة إلى إعادة النظر بجدية في النهج الذي اعتمدناه حتى الآن. وتأمل تايلند أن تساعد مناقشات اللجنة الأولى في هذا العام مساعدة كبيرة في الدفع قدما بجدول الأعمال العاجل والبالغ الأهمية هذا.

وتؤكد تايلند من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. ولا بد من التعامل مع عمليتي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره باعتبارهما مترابطتين بصورة جوهرية وتعزز كل منهما الأخرى. فعدم الانتشار وحده غير كاف لتحقيق السلام الدائم في عالمنا، ولذلك يجب أن نواصل العمل على المسارين.

وعلينا أيضا أن نعي أن العمل معا سيكون له أبلغ الأثر. وسيعزز اتباع نهج ينطوي على مشاركة الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره جهودنا. ونحن بحاجة إلى التوعية في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع. ويتعين علينا تعزيز مشاركتها في ما يخص قضايا الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية. ونحن بحاجة إلى تضييق الثغرات في القدرات لكي تتمكن جميع الدول من معالجة هذه القضايا بفعالية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أن اكتشاف علم الذرة كان خطوة كبيرة للبشرية، ويجب الاستمرار في حماية الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. فالطاقة والتكنولوجيا النووية تطلق، عند تطبيقها بالطريقة الصحيحة، منافع هائلة. ونحن ندعم مواصلة البحوث العلمية بخصوص قدرة التكنولوجيا النووية على تحسين حياة الشعوب. والعمل المشترك الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة لاستخدام التكنولوجيا النووية في مجال الأمن الغذائي أمر يبعث على الانتعاش حقا. وهو يذكرنا بأن الطاقة النووية لا تقتصر على التدمير، ولكنها تعني التنمية أيضا.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية أساسية لنزع السلاح النووي، بقدر ما هي أساسية للسلام والأمن الإقليميين والعالميين. وتنضم تايلند إلى أشقائها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تواصل المشاركة في مشاورات تفضي إلى توقيعها على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونأمل أن نتمكن بفعالية من إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، تأسف تايلند لأن المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لم يُعقد حتى الآن. فلم يتبق سوى ستة أشهر على انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار

في عام ٢٠١٥. وما زلنا نأمل في إحراز بعض التقدم الملموس لإنقاذ مصداقية المعاهدة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تستأنف العامل بشأن هذه المسألة دون مزيد من التأخير.

وعلى الرغم من عدم الوفاء بالولايات وتأخر إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، فإن الصورة ليست قاتمة تماما حقا. فقد كانت هناك نجاحات. وكان من دواعي سرور تايلند الاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر باليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد نظمنا حدثا على المستوى الوطني بمشاركة سفارتي المكسيك وكوبا في بانكوك من أجل التوعية بأخطار الأسلحة النووية والطابع اللاإنساني لها. وسنواصل تثقيف الأجيال القادمة بشأن هذه المسألة. وسنواصل العمل على أساس الفهم بأن الأسلحة النووية لا يمكن أن تكون ضرورة مقبولة. وأن أهداف نزع السلاح النووي غير قابلة للتفاوض.

ويتمثل تطور إيجابي آخر نرى فصوله تتابع بخصوص هذه المسألة في المبادرة الإنسانية. ومما يثلج صدورنا الزخم والدينامية الناشئان عن المؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين عقدا في أوسلو ونايايريت. وترحب تايلند التي شاركت بنشاط في المؤتمرين بقرار النمسا استضافة المؤتمر الثالث في فيينا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونتطلع إلى المشاركة البناءة فيه.

وتعتقد تايلند أن الوقت قد حان الآن للمجتمع الدولي لاستكشاف خيارات ملموسة لنزع السلاح النووي. فعلينا الشروع في مفاوضات بشأن وضع صك قانوني لفرض حظر شامل على الأسلحة النووية، ينص على جداول زمنية واضحة وقابلة للتنفيذ. ونحن بحاجة إلى الابتكار وإجراء مناقشات صريحة حول ما هو ممكن. وعلينا إرساء الأسس لإحراز تقدم ملموس في نزع السلاح. ويمكننا أن نتعلم الكثير جدا من قصة نجاح نزع الأسلحة التقليدية. وتأمل تايلند أن يكون لدعوتها صدى في أوساط الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم.

ونحن بالتأكيد لا نتوهم أن الخطوات المقبلة لن تكون صعبة. ولكننا نرى مدعاة للتفاؤل. فالدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية تقطع التزامات في مجال نزع السلاح. وقد شهدنا ممارسة القيادة على أعلى المستويات بشأن هذه المسألة. ولكننا بحاجة إلى توليد المزيد من الزخم. وهذا هو المجال الذي يجب أن تواصل فيها الأنشطة المدنية وشبكات القيادة وحركات مثل المبادرة الإنسانية توحيد قواها من أجل تحقيق هذا الهدف الهام. وسنضطلع بدورنا في زيادة الوعي ونشر الفهم الصحيح. ونأمل في العمل مع الدول الأخرى من أجل بلوغ هدفنا المشترك.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، وأود أن أدلي بالمزيد من التعليقات بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة.

تشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وجزءا حيوي الأهمية من هيكل الأمن الدولي. وينبغي تعزيز ركائزها الثلاث المتعاضدة بطريقة متوازنة لزيادة تعزيز مصداقية وسلامة نظام معاهدة عدم الانتشار. وتؤكد ليتوانيا مجددا على التزامها الدائم بتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وريثما نبلغ ذلك الهدف، لن تبرح التدابير الفعالة ذات الصلة بتحديد الأسلحة النووية ومواصلة نزعها، وخاصة تخفيض المخزون العالمي من الأسلحة النووية، ذات أهمية كبرى.

من الضروري الأخذ بنهج شامل وتجنب التجزؤ في المجتمع الدولي في سعينا نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. تعتقد ليتوانيا أن هذه العملية ينبغي أن تتألف من إطار متين من المعاهدات والمؤسسات والالتزامات المتعاضدة التي يكمل بعضها بعضا. ويجب أيضا أن تكون متعددة الأطراف،

شاملة للجميع بقدر الإمكان، وتشمل، بصفة خاصة، الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لدي المجتمع الدولي بالفعل عدد من هذه اللبنات المتعددة الأطراف، غير أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المنطقية في ذلك الاتجاه. وفي هذا الصدد، تدعو ليتوانيا إلى النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترى ليتوانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أن تدابير بناء الثقة والشفافية المتبادلة والتحقق الفعال تشكل جزءا أساسيا من عملية تحديد ونزع الأسلحة النوويين. وينبغي تطبيق تلك التدابير على كل من الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. غير أن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ينبغي أن تكون أولوية، نظراً لأنها لا تنظمها معاهدات التخفيض القائمة.

لا تزال ليتوانيا ملتزمة بكفالة التطوير المسؤول للطاقة النووية للاستخدامات السلمية. وينبغي أن تترافق هذه الحقوق مع السلوك المسؤول للدول الأطراف من حيث التقيد بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار وبالمعايير الدولية المعترف بها والاتفاقيات واتفاقات الضمانات. وتعلق ليتوانيا أهمية كبيرة على زيادة الشفافية والثقة فيما بين البلدان التي تطور مشاريع منشآت نووية، وخاصة فيما بين البلدان المتجاورة إن كان المشروع يجري تشييده بالقرب من الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستوفي جميع محطات الطاقة النووية – المقررة وقيد الإنشاء والعاملة – أعلى متطلبات السلامة النووية، في امتثال التام لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

لقد حال النظام الدولي لعدم الانتشار، القائم على الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام التحقق والضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون حدوث انتشار واسع للأسلحة النووية. غير أنه لم يوقف الانتشار تماما، فيما يواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة وقائمة، من جانب الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء.

لقد توصل ٥٨ زعيما من زعماء العالم، في مؤتمر قمة الأمن النووي في لاهاي، إلى اتفاقات محددة لمنع الإرهابيين من الحصول على المواد التي يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة نووية. إن ليتوانيا تنفذ بحزم الالتزامات التي قطعت في مؤتمري قمة الأمن النووي في سيول ولاهاي. يقوم مركز الامتياز الليتواني للأمن النووي، باعتباره مركزا وطنيا لبناء القدرات، بتدريب الضباط في مجالات منع تهريب المواد النووية والإشعاعية والكشف عنها والتصدي لها والتحقيق فيها.

قبل عشرين عاما، انضمت أوكرانيا، بعد بيلاروس وكازاخستان، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأزالت الأسلحة النووية التي تعود إلى الحقبة السوفياتية – ثالث أكبر ترسانة في ذلك الوقت – من أراضيها مقابل الضمانات الأمنية. كان ذلك إنجازا تاريخيا لنظام نزع السلاح النووي وخطوة هائلة نحو مستقبل خال من الأسلحة النووية. وفي المقابل، أعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك الاتحاد الروسي، بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، تأكيد التزامها باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة وبالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وضمان أن أيا من أسلحتها لن يستخدم أبدا ضد أوكرانيا.

إن الاتحاد الروسي، بالاحتلال غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وتدفق أسلحته وقواته إلى إقليم أوكرانيا ومواصلة استخدام جميع الوسائل الكفيلة بزعزعة استقرار الحالة في البلد، قد أخل بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست وأسس القانون الدولي نفسها. تلك الانتهاكات

الصارخة لها عواقب خطيرة على معاهدة عدم الانتشار فضلا عن عملية نزع السلاح برمتها. نحن ندينها بأقوى العبارات. وتحث ليتوانيا الاتحاد الروسي على احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مركز القرم المحتلة كمنطقة مترعة السلاح النووي.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما البيانات التي أدلي بها باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية وائتلاف البرنامج الجديد.

ما دامت الأسلحة النووية موجودة، ستظل البشرية تواجه خطر حدوث كارثة. تبين التجربة أن القدرة الهائلة التي لا يمكن التحكم فيها والطبيعة العشوائية لتفجير أسلحة نووية تتجاوز بكثير الحدود الوطنية. ستبقى آثاره، بما في ذلك الآثار الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية الأطول أجلا، معنا لأجيال.

أعرب المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة عن قلقه إزاء هذا التهديد الخطير. أكد مؤتمرا الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذان عقدا في أوسلو ونايايريت، أنه لا يمكن لأي دولة أو هيئة دولية التصدي على نحو ملائم للآثار الإنسانية لتفجير سلاح نووي. لذلك تتطلع جنوب أفريقيا إلى مؤتمر المتابعة في النمسا الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي من شأنه أن يمكننا من مواصلة هذا الحوار الهام. ويسر وفد بلدي أيضا أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل نيوزيلندا باسم ١٥٥ دولة أكدت مجددا قلقها العميق إزاء الآثار الإنسانية غير المقبولة للأسلحة النووية.

تتناقض الموارد العامة الهائلة التي يجري تحويلها نحو الأسلحة النووية بشكل صارخ مع تقديم المساعدة الإنمائية دعما للأهداف الإنمائية للألفية. تصل اليوم تكاليف صيانة الترسانات النووية إلى ما يزيد تقريبا عن ضعف المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا. من الواضح أن هذا وضع غير مقبول وغير مستدام في عالم لا يزال يتعذر فيه تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لبلايين البشر.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة سيستمر الانتشار الرأسي والأفقي. يشير استمرار استحداث فئات جديدة من الأسلحة النووية ونظم إيصالها إشارة واضحة على أن بعض البلدان لا تزال تحدوها آمال استبقاء هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى في مخالفة لالتزاماتها القانونية.

ولذلك يجب بذل جميع الجهود للقضاء على هذه التهديدات. لجميع الدول مصلحة مشروعة في نزع السلاح النووي ومسؤولة عنه. ومن ثم، ترى جنوب أفريقيا أن علينا جميعا – كبلدان متقدمة النمو ونامية، ودول حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة للأسلحة النووية – الإسهام صوب وضع إطار من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، يشمل معايير وأطرا زمنية محددة بوضوح يدعمها نظام قوي للتحقق.

تبين العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ مرة أخرى عدم رضا معظم الدول الأطراف إزاء عدم إحراز تقدم صوب تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، بما في ذلك الإخفاق في عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ويشمل ذلك أيضا، ضمن جملة أمور، الالتزامات المعلنة بإجراء المزيد من التخفيضات في عدد الأسلحة النووية والحد من الاعتماد على الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتقديم ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. من الواضح أن نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يتوقف على مدى تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها الرسمية، بما في ذلك التزامات الدول

الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي.

في الختام، إسمحوا لي أن أكرر بأنه ليس للأسلحة النووية أي مكان في البيئة الأمنية اليوم. وبدلا من ردع هذه الأسلحة للصراعات والحروب، كما يدعي البعض، فإنها ظلت مصدرا مستمرا لزعزعة الأمن وسببا في الانتشار. وتتطلب الضرورات الإنسانية التي تدعم الحاجة إلى القضاء التام عليها، تجديد الالتزام والعزم من جانب الجميع للتوصل إلى بناء وصون عالم خال من الأسلحة النووية. وجنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/PV.27.

السيد عمار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، الذي يجري حاليا توزيع نصه الكامل.

تواجه اليوم الجهود العالمية المبذولة لتنظيم انتشار الأسلحة والحد منه ومنعه، ولا سيما الأسلحة النووية، تحديات خطيرة. وقد توصلت الجمعية العامة قبل ستة وثلاثين عاما، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، إلى توافق في الآراء بشأن الولاية، والآلية لمتابعة جدول أعمال نزع السلاح. ومع مرور الوقت، إختفى ذلك التوافق في الآراء، وأصبح تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي أكثر صعوبة.

ويتضح التآكل التدريجي للتوافق الدولي في الآراء بشأن قواعد وآليات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، من خلال التطورات التالية: أولا، معارضة أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة خاصة بنزع السلاح النووي. ثانيا، عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ منذ فترة طويلة، واحتمال إجراء بعض الدول لاختبارات جديدة. ثالثا، استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية في النظريات الأمنية لبعض الدول، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ رابعا، اتخاذ تدابير عدم انتشار انتقائية، والاستثناء النووي، والشروط التمييزية للتعاون النووي السلمي؛ خامسا، اتباع مذاهب لاستخدام الأسلحة التقليدية حتى في حالة وجود الردع النووي؛ سادسا، التباين المتزايد في القوة العسكرية بين الدول؛ سابعا، خطر حيازة الإرهابيين وغيرهم من الأطراف الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل؛ ثامنا، عدم قدرة آلية نزع السلاح على التوصل إلى توافق آراء بشأن أي من المسائل المطروحة على جدول أعمالها.

إن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، مهمان لإحلال السلام والأمن الدوليين. وما من إجراء سوى السعي إلى تحقيقهما في آن واحد يمكنه إقامة حواجز فعالة ضد مخاطر انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح. ولا يمثل ما يسمى بالنهج التدريجي إلا حيلة للتحايل على نزع السلاح النووي. وإصرار عدد قليل من الدول القوية على الاحتفاظ بأسلحة نووية بينما تفرض أنظمة عدم انتشار صارمة على الآخرين، لا يؤدي سوى إلى تفاقم الشعور بانعدام الأمن بين الدول.

ورغم الصوت العالي والتأكيدات الأخلاقية، تظل الحقيقة أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من النظريات الأمنية والأحلاف العسكرية. كما توفر الأسلحة النووية الردع الموسع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في أحلاف عسكرية. وعلى هذا النحو، فإن تلك الدول تشجع بشكل غير مباشر وضمني حيازة، أو حتى استخدام الأسلحة النووية كجزء من المذاهب الاستراتيجية لتحالفاتها.

وتعتقد باكستان بأنه يتعين وضع نظام دولي يقوم على القواعد ومنصف وغير تمييزي، ينفذ برنامج نزع سلاح شامل. وينبغي أن يبني هذا البرنامج على الإنجازات القائمة، ويتعين أن يشمل التدابير الرامية إلى معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول. ويجب أن يمضي قدما بتقييد وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية. إن الإجراءات الأحادية والثنائية التي تتخذها بعض الدول جزئية وغير كافية، ولا يمكن أن تكون بديلا لتنفيذ التزامات نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. ويجب أن يعزز البرنامج أيضا نظام عدم الانتشار الدولي، من خلال اتباع سياسات تتسم بالإنصاف وتستند إلى المعايير وعدم التمييز. ولا يجب أن يكون ثمة استثناء أو معاملة تفضيلية بدوافع السلطة أو المصالح. وينبغي وضع حد للانتشارين الأفقي والعمودي للأسلحة النووية، ويرقى توسيع الردع النووي لشركاء التحالف إلى انتشار أفقي. وينبغي تمديد ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الضمانات لا تكلف شيئا، ولا تقوض أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبدلا من اتخاذ تدابير جزئية، والتنصل من الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، والدعوة إلى إبرام معاهدة تحظر فقط إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، مما لا يعد حتى مقياسا لعدم الانتشار، يجب أن يجري تخفيض مخزونات المواد الانشطارية القائمة أيضا، الأمر الذي سيشكل خطوة حقيقية في اتجاه القضاء على الأسلحة النووية. وجنبا إلى جنب مع تلك الخطوات، ينبغي للمجتمع الدولي الشروع فورا في إجراء مفاوضات لإبرام اتفاقية للقضاء على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول، لا يزال نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى على جدول أعمال الأمن الدولي. وشكل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/PV.11/68)، الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مؤتمر القمة الأول من نوعه، الذي تعقده الجمعية العامة بخصوص هذه المسألة. إننا نؤيد القرار ٣٢/٦٨، الذي اعتمد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، الذي يدعو إلى الشروع في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشكل عاجل، من أجل الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. لكن لسوء الحظ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الشروع في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية نزع السلاح هذه خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية.

وطال انتظار الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء متجدد بشأن نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية. ومن دون التقليل من شأن التحديات المحتملة فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق آراء عالمي أكثر نشاطا، يتعين مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى عالم حقيقي خال من الأسلحة النووية. وتؤكد باكستان الدعوة التي قدمتها منذ فترة طويلة ١٢٠ دولة عضوا في حركة عدم الانحياز لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لإحياء توافق آراء عالمي يضمن القضاء على الأسلحة النووية، مع الاستجابة للمخاوف الأمنية لجميع الدول.

إن ميثاق الأمم المتحدة يلزم جميع الدول بعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة. ويمتد هذا الالتزام ليشمل الدول النووية أيضا. وقد قدمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينات، طلب الحصول على ضمانات الأمن السلبية سعيا لتحقيق أمنها، الذي لديها الحق فيه بموجب الميثاق. وتعتقد باكستان، جنبا إلى جنب مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن هذه المسألة جاهزة لإجراء مفاوضات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. كما أنها ستسهم في إرساء مناخ من الثقة والتفاهم، ويمكن أن تسهم كذلك في

التخفيف من الضغوط الحالية على برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار الواسع النطاق.

وتنفيذا لضمانات الأمن السلبية، تقدم باكستان مشروع القرار التقليدي بعنوان ”عقد ترتيبات دولية فعالة كفيلة بإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“ بالنيابة عن ١٩ وفدا يشاركون في تقديمه، اعتبارا من اليوم. وعلى غرار مشاريع القرارات المعتمدة في جلسات اللجنة الأولى السابقة، تم تجديد مشروع قرار هذا العام من الناحية التقنية. وفي إطار إعادة تأكيد مشروع القرار على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمانات الأمن السلبية، فإنه يشير بارتياح لعدم وجود اعتراض من حيث المبدأ على فكرة إبرام اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع. ويناشد جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، العمل من أجل التوصل إلى اتفاق مبكر، ويوصي بزيادة تكثيف الجهود لتطوير نهج مشترك وصيغة مشتركة بشأن هذه المسألة. وأخيرا، يوصي مؤتمر نزع السلاح بمواصلة المفاوضات المكثفة بنشاط، بغية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن ضمانات الأمن السلبية. ويتطلع وفد بلدي، ومقدمو مشروع القرار إلى اعتماده من خلال أوسع تأييد ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أذكر الوفود مرة أخرى بأن تتكرم بحصر مدة تدخلاتها في خمس دقائق، عندما تأخذ الكلمة بصفتها الوطنية.

السيدة أورويلا أريناليس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي الخاص بعدم الانتشار، وتعد الركيزة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، وتعد ركنا أساسيا فيه، ويتمثل أحد الشروط في بقائها ذات صلة، في الاهتمام على قدم المساواة بكل ركيزة من ركائزها الثلاث.

إن غواتيمالا ملتزمة بتعزيز عالمية معاهدة عدم الانتشار والتقيد التام بكل أحكامها. وفي هذا السياق، نأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات ملموسة خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، التي عقدت هذا العام في نيويورك. وإذ لم يتبق غير أقل من سنة على انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، من الأهمية بمكان ألا يقبل المجتمع الدولي بمجرد تكرار الالتزامات السابقة التي اتخذت بشأن جداول زمنية، والتي لا يمكن تأخيرها إلى أجل غير مسمى. فذلك يتعارض مع روح ونص المعاهدة. ويجب ألا ننسى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تصمم بوصفها نظاما دائما، إلا أنها كانت نتيجة التزام تم التوصل إليه ويجب أن تتوج بامتثال كافة الأطراف لجميع الالتزامات. ومن الأهمية بمكان أن نتجاوز مجرد تكرار التأكيد على الالتزامات ذاتها بمجرد هدف التوصل إلى توافق في الآراء. إن توافق الآراء لا يمكن أن يكون مرادفا للقاسم المشترك الأدنى أو استمرارا للوضع الراهن.

شهدنا في السنوات الأخيرة عودة ظهور التفاؤل بشأن نزع السلاح النووي واهتمام وديناميةفي المجتمع الدولي. ويجب أن نوضح أننا غير مستعدين للسماح للمجموعة الصغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحدد متى سيحدث نزع السلاح النووي وإن كان سيحدث. ويجب أن ندرك أن هذا هو الهدف النهائي الذي يجب المضي قدما نحوه والسعي بنشاط لتحقيقه. تجسد المبادرة بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية تلك الحقيقة، وينبغي أن تكون في صميم المناقشة المتعلقة بنزع السلاح النووي في الأمم المتحدة باعتبارها أولوية للمنظمة. وفي ذلك الصدد، كان مؤتمرا نايارِيت وأوسلو مؤتمرين

رئيسيين للبدء في المناقشة. ونأمل أن يحافظ المؤتمر المقبل، المقرر عقده في فيينا، على الزخم الذي أوجده المؤتمران الأول والثاني.

وعلى خلاف بعض الوفود التي أعربت عن القلق إزاء ما تراه كانتشار للمبادرات الموازية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فمن الواضح بالنسبة لنا أنها مبادرات لا تنافس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولكنها مكملة لها، كما تبين تزايد نفاد الصبر واستياء الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم على طريقنا نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق. واليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية يجب أن يتيح لنا أن نتذكر الطابع الملح للهدف ويجب أن يذكرنا بالتهديد الذي تمثله هذه الأسلحة للبشرية. ومع أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى تؤثر بصورة عشوائية على السكان المدنيين والبيئة وستستمر آثارها المدمرة لأجيال، فإن الأسلحة النووية هي التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير كوكبنا والجنس البشري. ولا شك أن استخدام الأسلحة النووية يتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ويتنافى مع القانون الدولي الإنساني.

ونظرا إلى الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية، فإن عدم حظرها حتى الآن وإخضاعها لصكوك ملزمة قانونا مثل ما نراه بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى أمر غير مفهوم. ولذلك نهيب ببدء هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه من الضروري لتنفيذ جميع تلك المبادرات الموجودة السعي إلى التخفيف من الخطر، ولا بد أيضا من وقف اختياري ضروري للتجارب النووية حتى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عنصرا أساسيا في نزع السلاح النووي. وغواتيمالا فخورة بأن تكون جزءا من معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان على هذا الكوكب بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا مثال ومصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. واستطعنا توطيد دعائم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولكن ينبغي أن نواصل كفالة ألا تواجه المنطقة خطر التهديد النووي. ندعو إلى سحب جميع البيانات التفسيرية للمعاهدة. كما أننا نأسف لأنه لم يكن من الممكن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونكرر دعوتنا جميع الدول المعنية إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى عقد ذلك المؤتمر.

وأخيرا، نظرا للأهمية الكبيرة التي نوليها للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، قرر وفدي الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار الذي عرضه وفد إندونيسيا والذي يشمل عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٥.

السيد سيلا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي المشاركة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. ويسرنا أيضا أن تتاح الفرصة للإعراب عن وجهة نظرنا بشأن هذه المسألة الهامة، التي يتركز عليها عن حق اهتمام المجتمع الدولي بأسره.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية من قبل ممثلي إندونيسيا ونيجيريا على التوالي (انظر A/C.1.69/PV.11).

تود السنغال أولا أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بهدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدا خطيرا لبقاء الجنس البشري. ويساورنا قلق أكبر نظراً لإمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات

الإرهابية. ولا يزال بلدي مقتنعا بأن الإزالة التامة والكاملة هي الضمان الوحيد بعدم استخدامها.

بالرغم من إرادتنا المشتركة، التي أعيد التأكيد عليها عدة مرات، يجب أن نشير إلى أن نزع السلاح النووي، الذي نصبو إليه، يصبح بصورة متزايدة خيالا. ولا تنص المعاهدات إلا على تدمير القذائف المسلحة أو غير المسلحة برؤوس حربية نووية، وبذلك تقوم بإنشاء قدرة نووية يمكن عكسها. فهمنا هو أن مفهوم الردع، الذي يجعل الاحتفاظ بها مشروعا، يهدف إلى ضمان إحلال السلام.

وفي هذه المرحلة فإنه لا غنى عن تعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، من خلال إضفاء الطابع العالمي عليها واحترام الالتزامات المتفق عليها سابقا. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بالرغم من عدم توافق الآراء الذي شهدناه في مختلف دورات اللجنة التحضيرية، أن يعمل بهدف تحقيق الإجراءات البالغ عددها ٦٤ إجراء التي تقررت في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فإن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تطلب بوضوح إلى الدول تحقيق هدف نزع السلاح النووي، وتحثها على التفاوض بحسن نية تحقيقا لهذه الغاية.

إن عقد المؤتمر بشأن إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي كان مقررا مبدئيا عام ٢٠١٢، واعتماد اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، حسبما ورد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يرد ذكره مرة أخرى في القرار ٣٢/٦٨، وهو ما يشكل أيضا خطوة حاسمة نحو نزع السلاح النووي. ويجب أن نضيف إلى ذلك عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هدفان مترابطان متساويان في الأهمية. ولهذا لا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح عام وكامل، إذا عارضت دول أخرى، إضافة إلى الدول النووية القائمة، معاهدة عدم الانتشار للحصول على الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي نبذلها من أجل عدم الانتشار النووي يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع نزع السلاح الفعال وتتبع جدولا زمنيا يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي لاعتماد تدابير فعالة من أجل وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تتمكن من الاضطلاع بمهامها إلا إذا اتفقنا على أن نتيح لها ما يلزمها من موارد وأدوات لتمكينها، من بين جملة أمور، من تعزيز قدراتها في مجالي التحقق والرقابة.

في الختام، أود أن أذكر بأن مجرد الإعلان عن حسن النية وإعلانات النوايا لن يؤدي إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، فإن الاضطلاع الكامل بمسؤولياتنا، فرديا وجماعيا، التي أعرب عنها من خلال الإرادة السياسية الثابتة، هو الذي سيتيح تحقيق النتائج المأمولة.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به في إطار هذه المجموعة ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

كجزء أساسي من الحزمة المتفق عليها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، فإن نزع السلاح النووي يشكل أعلى أولوية على جدول أعمال نزع السلاح، والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال هذه الأسلحة اللاإنسانية أو التهديد باستعمالها. ونتيجة استمرار عدم إحراز تقدم في ميدان نزع

السلاح النووي، لا تزال آلاف الأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة والاستراتيجية وغير الاستراتيجية مصدراً مستمراً يهدد السلام والأمن الدوليين وبقاء الحضارة الإنسانية ذاتها.

إن استمرار عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها القانوني بشأن نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار يقوض هدف معاهدة عدم الانتشار والغرض منها، فضلاً عن أهميتها ونزاهتها ومصداقيتها، بوصفها حجر الزاوية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. فالأسلحة النووية لم تُصنع لتُحفظ في المخازن. فالعقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن تلك العائدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، تنص وتبرر استعمال هذه الأسلحة اللاإنسانية في ظروف معينة أو التهديد باستعمالها.

وتتفق جمهورية إيران الإسلامية تماما مع الرأي القائل بأن أي استعمال للأسلحة النووية أو تهديد باستعمالها سيكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. ونعتقد كذلك أن مجرد حيازة الأسلحة النووية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني.

إن الخطط الجارية لتحديث الأسلحة النووية الموجودة وإنفاق بلايين الدولارات لبناء مرافق جديدة للأسلحة النووية، بحجة الحفاظ على سلامة تلك الأسلحة والتعويل عليها، يتعارض مع التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود منتظمة وتدريجية من أجل نزع السلاح النووي وتمثل عدم امتثال واضح للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وتتوقف فوراً عن أي نوع من أنواع التطوير والتحديث للأسلحة النووية وما يتصل بها من مرافق.

ومما يدعو إلى القلق الشديد أن فرنسا أعلنت أنها تخطط لتحديث ترسانتها النووية. تؤدي هذه السياسات إلى تفاقم حالة عدم امتثال فرنسا لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعميق أزمة الثقة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو فرنسا إلى العودة إلى الامتثال واحترام التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي.

ويستمر نشر مئات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها في أراضي بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاتحاد الأوروبي، وهو أيضاً مصدر للقلق البالغ، في انتهاك للالتزامات بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على عدم تحويل الأسلحة النووية إلى أية جهة متلقية أياً كانت.

إن حيازة الأسلحة النووية من قبل النظام الإسرائيلي السيئ الصيت، بالإضافة إلى ممارسته المنهجية القائمة باحتلال أراضي الدول الأخرى وارتكاب العدوان والإرهاب وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط، لا تزال تشكل أكبر مصدر من مصادر انعدام الأمن والاستقرار لدول المنطقة الأطراف في المعاهدة. لهذه الأسباب، فإن التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو هدف بالغ الأهمية بالنسبة لجميع الدول المحبة للسلام في المنطقة.

ولا تزال إسرائيل العائق الوحيد على الطريق نحو تحقيق هذا الهدف. وبسبب رفض إسرائيل، لم ينعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن أي نقل للمعدات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي، فضلاً عن تقديم المساعدة في المجالات النووية أو العلمية أو التكنولوجية للقدرات النووية للنظام الإسرائيلي، يعد انتهاكاً للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولذلك يجب وقفه فوراً.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يبرز أن حركة عدم الانحياز اقترحت في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني

بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، الذي عقد في عام ٢٠١٣، البدء بسرعة في مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات على إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ونعتقد أن أكثر الطرق فعالية وعملية لتحقيق إزالة الأسلحة النووية واستدامة إزالتها هي التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تكون شاملة وملزمة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وحتى الآن، أمكن تحقيق جميع الإنجازات في حظر فئات كاملة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية وإزالتها عن طريق نهج إبرام معاهدات كهذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.60.

السيد أوديديبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به وفد بلدي باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.11). تؤيد نيجيريا أيضاً البيانات المشتركة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية المقدمة من جانب كل من ممثل نيوزيلندا، وممثل سويسرا باسم مجموعة إلغاء حالة التأهب (انظر A/C.1/69/PV.11) وممثل اليابان، في وقت سابق اليوم، بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

وباسم المجموعة الأفريقية، يود وفد نيجيريا أن يعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.60 المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا“، الذي يعرف أيضاً باسم معاهدة بليندابا. وقد عمم مشروع القرار على جميع الدول الأعضاء. ونلاحظ مع الارتياح التأييد الساحق للقرارات المماثلة في الدورات السابقة للجمعية العامة، وندعو جميع الوفود إلى مواصلة تقديم الدعم لها. يهدف تقديم مشروع القرار إلى إعادة تأكيد التزام أفريقيا القوي بالحفاظ على القارة والمناطق المجاورة لها بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويرى الوفد النيجيري المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها وسيلة موثوقة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. لا تكمن أهمية هذه المناطق فقط في أنها تحظر إنتاج وحيازة الأسلحة النووية داخل أراضي الدول الأعضاء في المنطقة، ولكن مما لا يقل أهمية هو أنها تحظر أيضاً وضع هذه الأسلحة في هذه المناطق.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على أنه بالرغم مما قد يبدو أنه نكسة أولية بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا نرحب باستمرار الجهود الرامية إلى كفالة الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي قطعت في إطار خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وندعو أيضاً جميع أصحاب المصلحة إلى العمل من أجل إنجاحها. ويعتقد الوفد النيجيري أن الهدف المهم والأساسي لوجود منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيتحقق بإبداء الإرادة السياسية والعزم على النجاح من جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نشدد على الحاجة إلى تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم التوصل إليها منذ وقت طويل في المؤتمر الاستعراضي.

إن العواقب الإنسانية الوخيمة وغير المقبولة للأسلحة النووية ما زالت سبباً موجباً للدول الأعضاء لكي تسعى إلى معالجة مسألة حيازة الأسلحة النووية. وقد تأكدت هذه الحقيقة بشكل مناسب في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨، وهي أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة.

وقد أُبرزت عبارة مماثلة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والتي أعربت عن بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، ينضم وفد بلدي إلى الدول الأخرى في الترحيب بالمؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذية عقدا في النرويج والمكسيك، بينما نتطلع إلى المؤتمر الثالث، المقرر عقده في النمسا في كانون الأول/ديسمبر.

في حين تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية التمسك بمخزوناتها، تتبلور مرحلة جديدة في سباق التسلح النووي مع اكتساب المزيد من الدول القدرة على تطوير تلك الأسلحة. وبينما يرحب وفد بلدي بالتخفيضات المبلغ عنها في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنه لا يزال يعتبر أن وجود أكثر من ١٧ ٠٠٠ من هذه الأسلحة التي يمكن أن تؤدي إلى فناء البشرية في العالم يمثل عبئا غير مقبول. وتشكل تلك المخزونات خطرا هائلا على البشرية والحضارة بأكملها. ولهذا، ترحب نيجيريا بتصديق بروني دار السلام وتشاد والعراق وغينيا بيساو ونيوي مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية في المرفق ٢، على التصديق لتيسير دخولها حيز النفاذ.

وينشأ عن انتشار الأسلحة النووية مشكلة أمن أدوات التدمير هذه، ولا سيما في سياق الحقائق الجديدة مثل التهديدات التي يشكلها الإرهاب العالمي والعابر للحدود. إن خطر وقوع المواد النووية في أيدي الجهات من غير الدول، بما في ذلك المخاطر المرتبطة باحتمال نقل التكنولوجيا النووية إلى الجماعات الإرهابية، لا يزال يشكل مصدر قلق كبير لوفد بلدي.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما دورها في مراقبة وتفتيش المنشآت النووية السلمية. ونحث الدول المعنية على كفالة الامتثال والالتزام بنظم ضمانات الوكالة الدولية ومعاييرها في جميع الأوقات. ويرحب وفد بلدي بالاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية تمشيا مع القرار ٣٢/٦٨، المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويؤيد جميع تدابير المتابعة لضمان تحقيق هدفه المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

هناك آليات عالمية عديدة لقياس الأخطار التي يواجهها المجتمع الدولي نتيجة حيازة الأسلحة النووية، فضلا عن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي في العالم اليوم. ومن الواضح أن ما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية لكفالة التنفيذ. وفي ذلك السياق، يؤكد وفد بلدي من جديد على التزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى احترام النظام الثلاثي الأركان المنصوص عليه في ديباجتها والمواد الـ ١١ باعتبارها هدفنا النهائي لنزع السلاح النووي، حتى ونحن نعد لإجراء استعراض في العام المقبل لتنفيذ المعاهدة وخطة العمل لعام ٢٠١٠.

ونرحب بالفلسفة الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشدد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة بنزع السلاح النووي بينما تلتزم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمبادئ عدم حيازة الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار الالتزام العملي بالمادة السادسة من المعاهدة. فنحن بحاجة إلى أن نكون في مأمن من الخوف من احتمال اندلاع مواجهة.

وخلال المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، شددت نيجيريا على أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألتان مترابطتان يجب التصدي لهما بصرامة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والذي عقد اجتماعين

حتى الآن، وذلك في آذار/مارس وآب/أغسطس. ويحدونا الأمل في أن يتوصل الفريق إلى توصيات لتوجيه المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتواصل نيجيريا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار وعضوا في مؤتمر نزع السلاح، تشجيع بدء عملية متعددة الأطراف وتنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، في الإعراب عن التأييد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لتعميق النظام العالمي لعدم الانتشار. ولذلك، نؤيد جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك أفضل نوايا الجمعية العامة للنهوض بقضية نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كل ما يمكنني فعله من على كرسي الرئاسة هو مناشدة الممثلين. وأنا لا أريد أن أفعل ذلك دون انقطاع طوال المساء، ولكن أود فحسب أن أحيط الوفود علما بالوضع في هذه اللحظة. هناك ٣٠ متكلما آخر، بما في ذلك متكلم باسم مجموعة دول. وحتى وإن التزم الجميع بالإطار الزمني المحدد بخمس دقائق وسبع دقائق، سنحتاج إلى ساعتين و ٣٢ دقيقة لننتهي من هذه المناقشة، ولم يتبق أمامنا سوى ساعة و ٢٥ دقيقة. ومن الواضح، أننا سنتعدى على مجموعة ”الأسلحة التقليدية“. ولكن قائمة المتكلمين مكتظة بالأسماء بالفعل. وأنا تحت تصرف الأعضاء ولا يمكنني سوى مناشدة الأعضاء مراعاة حقوق الآخرين في التكلم ودرء أشكال الضغط المحتملة التي ستزيد إذا واصلنا العمل على هذا المنوال.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بما أن وقتنا محدود، سأدلي بنص موجز لبياني. وسيكون بياني متاحا في نظام الخدمات الموفرة للورق.

بينما نقترب من الذكرى السنوية السبعين لهيروشيما وناغازاكي، يجب ألا يسمح المجتمع الدولي بتقويض المحرمات المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية؛ بل على العكس من ذلك، ينبغي له أن يعززها. وهناك حاجة إلى إحراز قدر أكبر من التقدم الحاسم فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

لقد شدد مؤتمرا أوسلو ونايايريت على أن الأسلحة النووية تشكل مخاطر كبيرة. ونرحب بتنظيم مؤتمر في فيينا في كانون الأول/ديسمبر، والذي سيتيح فرصة لتعميق المناقشات بشأن هذه المسألة. ومنذ الاعتراف بالآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، برزت حجج جديدة دامغة تؤكد على الطابع الملح والهام لتحقيق تقدم شامل وواسع النطاق في مجال نزع سلاح وعدم الانتشار والأمن النووي. ويبرز الخطاب المتعلق بالمسائل الإنسانية الحاجة إلى إعادة تنشيط آلية نزع السلاح وتعزيز العمليات القائمة مثل معاهدة عدم الانتشار. وفي إطار معاهدة عدم الانتشار، يُبرز البعد الإنساني التوقعات القوية بضرورة تنفيذ التزامات نزع السلاح المعلقة. كما يثير نقاشا بشأن كيفية تعزيز تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة أكثر منهجية، بما في ذلك من خلال اعتماد معايير وقواعد دولية إضافية.

سيواجه المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ تحديات متعددة، يتعلق العديد منها بشكل مباشر بالتصور السائد على نطاق واسع بأنه لا يجري تنفيذ العديد من الخطوات المتفق عليها تنفيذا كافيا، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وسويسرا تعلق آمالا كبيرة على ذلك المؤتمر وترى أن الإخفاق لن يؤدي إلا إلى تقويض النجاح المتواضع المحرز في عام ٢٠١٠، بل قد يؤدي أيضا إلى تعريض سلامة ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للخطر. وسيتطلب نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ أكثر من مجرد وثيقة ختامية توافقية تؤكد على الالتزامات المتفق عليها في إطار الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

ويقتضي التوصل إلى نتيجة ناجحة إيجاد زخم تطلعي واضح من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

أولا، ينبغي الوفاء بالتزامات نزع السلاح في الأجل الطويل، ومنها اتخاذ الخطوات العملية الـ ١٣. ويمثّل إلغاء حالة التأهب مجالا محددا يمكن إحراز التقدم فيه. ونرى أن هذه خطوة ينبغي تنفيذها بالنظر إلى وجود ما يقرب من ٢ ٠٠٠ رأس حربي في حالة استنفار قصوى وجاهزة للإطلاق في غضون دقائق.

ثانيا، وفيما يتعلق بخطة العمل لعام ٢٠١٠، ينبغي أن يوفر المؤتمر مزيدا من التوجيه المقترن بأهداف واضحة، وينبغي أن يحدد النتائج التي يمكن تحقيقها بصورة ملموسة، مع توضيح كيفية تنفيذ الإجراءات على نحو تدريجي، فضلا عن وضع معايير قابلة للقياس بالنسبة للالتزامات التي لم يتم الوفاء بها حتى الآن بغية زيادة تنفيذها خلال الدورة القادمة.

ثالثا، إلى جانب خطة العمل، ينبغي أن يناقش المؤتمر الخيارات المتاحة لآليات تنفيذ المادة السادسة. وقد طُرحت العديد من المقترحات في ذلك الصدد. ويضفي المنطق الذي تستند إليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شرعية على النهوض بهذه المقترحات. وبالتالي، فنحن على اقتناع بأن من شأن إحراز تقدم كهذا أن يكمّل معاهدة عدم الانتشار ويعززها.

ويقتضي نجاح المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة أيضا تعزيز قاعدة عدم الانتشار. وقد أحرز تقدم في العديد من المسائل خلال السنوات الأخيرة، في حين نُفّذ عدد كبير من الإجراءات المتعلقة بخطة العمل لعام ٢٠١٠. وفي سبيل تكييف ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع مختلف السياقات الوطنية، فقد أُحرز تقدم يرمي إلى جعل اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية ومعايير التحقق والنهوض بها أمرا ضروريا. وتحققت نتائج مشجعة أخرى أيضا في إطار الوكالة الدولية وغيرها من العمليات الأخرى – مثل مؤتمر قمة الأمن النووي – بهدف تأمين جميع المواد النووية بطريقة فعالة. وما زلنا بحاجة إلى إحراز تقدم في جميع تلك المجالات.

وينبغي أيضا إحداث تطورات إيجابية إضافية في مجالين محددين خلال الفترة السابقة لانعقاد للمؤتمر الاستعراضي لكي يتسنى تيسير نجاحه.

أولا، من الضروري تحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل للمسألة النووية الإيرانية. ويقتضي التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن تحلي جميع الأطراف بالشجاعة فضلا عن توفير رأس المال السياسي اللازم والذي نثق بأنه لن يهدر، بالنظر إلى الخطر الماثل.

ثانيا، نحن بحاجة إلى إحراز تقدم في إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعقب الاجتماعات البناءة التي عقدت في غليون، في جنيف، ينبغي أن تغتنم جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة الفرصة المتاحة لها وتتفق فيما بينها على أن تجتمع في أقرب وقت ممكن في مؤتمر يعقد في هلسنكي لإطلاق العملية المؤدية إلى إنشاء هذه المنطقة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي.

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ما دامت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، ونعرب عن تهانينا الحارة أيضا إلى الزملاء الآخرين في المكتب. وأؤكد لكم، سيدي، كما تعلمون الآن فيما أعتقد، دعم رومانيا الكامل لكم وأنتم تواصلون توجيه مناقشاتنا خلال الأسابيع المقبلة باقتدار – بل وأقول بحنكة أيضا.

تؤيد رومانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9) غير أنني أود أن أتقاسم معكم بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية. واستجابة لندائكم، سيدي، أود القول بأن نسخة أطول نسبيا من بياني ستنشر على بوابة QuickFirst.

وأبدأ بالقول أننا نرى، إلى جانب الآخرين، أن المجتمع الدولي بأسره يتشاطر المسؤولية عن التوصل إلى نتائج ملموسة في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد بقوة جميع المبادرات الرامية إلى دعم مؤتمر نزع السلاح وتمكينه من الاضطلاع بولايته والاتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات على البنود المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وندرك جميعا أن العالم بأسره – وراء جدران هذه القاعة – يولي مزيدا من الاهتمام لعملية نزع السلاح النووي مصحوبة بتنظيم سلسلة من الأحداث والمؤتمرات الرفيعة المستوى على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك عقد مؤتمرين في أوسلو ونايايريت، بالإضافة إلى مؤتمر آخر من المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر المقبل، في إطار المبادرة المتعلقة بالأثر الإنساني للأسلحة النووية. وعليه، فإن من واجبنا المشترك، أن نواصل جهودنا بصورة دؤوبة لأجل التنفيذ التام لنص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع في الوقت نفسه، إلى مزيد من تخفيضات الترسانات النووية، ونرحب باستعداد الولايات المتحدة لمواصلة العمل على هذه المسألة.

ما تزال رومانيا ملتزمة التزاما قويا إزاء آليات نزع السلاح وعدم الانتشار على نحو فعال ومتعدد الأطراف. وعليه، نرى أنه ينبغي أن تشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس والركيزة الأساسية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وشاركت رومانيا بنشاط في دورات اللجنة التحضيرية الثلاث التي عقدت خلال هذه الدورة لاستعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وتشرفت برئاسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية في جنيف في عام ٢٠١٣ واللجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

ويتيح المؤتمر الاستعراضي المقبل فرصة لجميع الدول الأطراف لتجديد وتكثيف التزامها بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة وشاملة. وفي ذلك الصدد، ما تزال خطة العمل لعام ٢٠١٠ توفر معيارا واضحا للتقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي في النهوض بتنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة. وقد أُحرز تقدم كبير في بعض أجزاء خطة العمل هذه، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، فضلا عن الحاجة إلى إبداء مزيد من الإرادة السياسية كي تصبح جميع الالتزامات واقعا ملموسا.

وشهدنا هذا العام تطورات إيجابية في الشرق الأوسط، مثل انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما المفاوضات التي لم يسبق لها مثيل بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران بهدف التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني. ووفرت هذه التطورات المشجعة سياقا مشجعا للمشاورات غير الرسمية التي عقدت في جنيف وغليون بهدف عقد مؤتمر هلسنكي بطريقة ناجحة وفي أقرب وقت ممكن، على النحو الذي حددته النتيجة الختامية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ .

وسوف تواصل رومانيا – بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية – الاضطلاع بدورها عن طريق اتخاذ خطوات عملية لدعم هيكل الأمن الدولي ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد رومانيا تأييدا تاما حق جميع الدول في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، شريطة الوفاء التام بجميع شروط عدم الانتشار والسلامة والأمن. ومن الضروري حفظ التوازن بين الحقوق والواجبات وفقا لما نصت عليه المعاهدة.

وفيما يتعلق ببرنامجنا النووي الوطني، فإننا نعوِّل على تشريع محلي فعال متعلق بالأمن النووي، ورومانيا أيضا طرف في جميع الصكوك القانونية ذات الصلة. وشارك بلدنا أيضا في مؤتمر قمة الأمن النووي في سول في عام ٢٠١٢، وفي لاهاي في وقت سابق من هذا العام، والذي كان خطوة أخرى في

الاتجاه الصحيح، وأسفر عن نتائج هامة فيما يتعلق بالحد من كمية المواد النووية المدنية على نطاق العالم.

وتود رومانيا أن تؤكد مجددا أن هذا المحفل، فضلا عن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوفران أداة كافية لضمان الرصد والرقابة على جميع المواد الخام والانشطارية. وقد أكدت التطورات التي حدثت في السنوات العديدة الماضية الدور الحاسم الذي يؤديه البروتوكول الإضافي واتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة في الإسهام في تعزيز قدرة الوكالة على الكشف عن حالات عدم الامتثال لالتزامات الضمانات والاستجابة لها. ونرحب بالتطور المقبل لمفهوم مستوى الدولة بوصفه أداة قيّمة لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونعرب عن شعورنا بالارتياح للنُهج البناءة المتبعة أثناء العملية التي أدت إلى انعقاد المؤتمر العام للوكالة في الشهر الماضي.

وأخيرا، أود التشديد أيضا على أنه قد تم التسليم على نطاق واسع بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بعد مرور ١٠ سنوات على اتخاذه، بوصفه صكا مكملا لنظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف. وقد شاركت رومانيا في تقديم مشروع ذلك القرار ودعمت تنفيذه بصورة نشطة من جانب جميع الدول، بما في ذلك أثناء رئاستها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وشاركنا أيضا في مناقشة مجلس الأمن (انظر S/PV.7169) التي نظمتها جمهورية كوريا في أيار/مايو من هذا العام، وتشجعنا بقدر دعمنا للتقدم المستمر الذي أبلغت الدول الأعضاء عن إحرازه في سن التدابير الوطنية الرامية إلى تنفيذ أحكام ذلك القرار.

أخيراً – وأنا أقسم أنها النقطة الأخيرة – كما جرت العادة، أؤكد لكم، سيدي، رغبة وفد بلدي في المشاركة بنشاط في جميع المناقشات ذات الصلة بشأن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المنتدى، وذلك بهدف زيادة تعزيز هيكل الأمن الدولي.

السيد هاينوتزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به قبلاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9).

والضرورة الإنسانية هي أساس جميع الجهود المبذولة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بكامله للوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهذا هدف مشترك للمجتمع الدولي. وذلك هو الضمان الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية. ولا يمكننا التأكد من إتقاء العواقب الإنسانية غير المقبولة للأسلحة النووية إلا في عالم خالٍ منها. إن وعياً أفضل بعواقب تفجير الأسلحة النووية على البشر والكوكب، فضلاً عن فهم أفضل للمخاطر المرتبطة بوجود الأسلحة النووية، سيبني زخماً لتحقيق نزع السلاح النووي والقضاء على الأخطار النووية.

وعلى المجتمع الدولي واجب، ولا سيما على أساس المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، في المضي قدماً بسرعة وأن يحظر الأسلحة النووية ويزيلها. وقد ساهمت المناقشات القائمة على أساس الحقائق في المؤتمرين الدوليين المنعقدين في أوسلو عام ٢٠١٣ وفي نايارِيت في الربيع الماضي في بناء المعرفة وزيادة الوعي في المجتمع الدولي بالآثار الإنسانية لتفجير الأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها.

وسيعقد مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد سبعة أسابيع من اليوم. وسيوفر المؤتمر إجراء مناقشة قائمة على الحقائق بشأن طائفة واسعة من الآثار في الأجلين القصير والطويل للتفجيرات النووية. وسوف يركز على تجارب الأسلحة النووية، ويناقش مجموعة من العوامل البشرية والتقنية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث انفجار نووي، فضلاً عن قدرات الاستجابة والتحديات التي يواجهها النظام الدولي في هذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف ينظر في القواعد

القانونية الدولية القائمة المتعلقة بالعواقب الإنسانية لتفجيرات الأسلحة النووية.

وكما أكدت النمسا مراراً وتكراراً، فإن جميع الدول مدعوة جنباً إلى جنب مع الممثلين المنتخبين والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقد شاركت النمسا في حملة توعية مكثفة للترويج للمؤتمر بطريقة شفافة جداً. ويهدف مؤتمر فيينا إلى التوصل إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها السعي نحو الهدف المشترك المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية بوصفه أولوية عالمية.

إن مؤتمر فيينا هو مساهمة من النمسا في الجهود الدولية لنزع السلاح النووي بشكل عام، ولا سيما بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، في تنفيذ التزاماتها بموجب الإجراء ١ من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠:

”باتباع سياسات تتوافق تماماً مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع الهدف المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية“.

وتؤيد النمسا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم ١٥٥ دولة (انظر A/C.1/69/PV.11) أثناء هذه المناقشة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، والذي ينص، في جملة أمور، على أن الوعي بالعواقب الوخيمة للأسلحة النووية يجب أن يدعم كل النهج والجهود المبذولة صوب نزع السلاح النووي.

وترحب النمسا بجميع الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة على الأسلحة النووية في مجالي نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. ومن الواضح أن هذه الخطوات الانفرادية أو الثنائية، على أي حال، لا تكفي. وترى النمسا أن نهجاً ذا مصداقية إزاء الامتثال للالتزام بنزع السلاح النووي سيعني أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية ابتعاداً واضحاً عن اعتمادها على الأسلحة النووية، وأن تشارك في مبادرات فعالة من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وندعو مجتمع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مقاربة المؤتمر الاستعراضي المقبل بصورة بناءة بغية التوصل إلى سبيل مشترك للمضي قدماً بالتنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة بطريقة ملموسة ومحددة زمنياً. وكما أورد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في التقرير الصادر بتوافق الآراء لدورته لعام ٢٠١٣، يجب على المجتمع الدولي أن يشارك مشاركة بناءة بشأن الخيارات المتاحة للتدابير السياسية والقانونية في نزع السلاح المتعدد الأطراف للدخول في نهاية المطاف إلى مرحلة المفاوضات. وفي هذا السياق، تود النمسا أن تعرب عن دعمها لورقة العمل المقدمة من قبل أيرلندا باسم ائتلاف البرنامج الجديد لدورة اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعنونة ”المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“.

إن نزع السلاح النووي وجهود عدم الانتشار يعضد أحدهما الآخر. ويزيد عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي من خطر الانتشار. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي ركن أساسي من أركان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإن قيمة المعاهدة وقدرات نظام رصدها والتحقق منها قد تبينت بوضوح واعترف بها المجتمع الدولي. وتؤيد النمسا بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن وإضفاء الطابع العالمي على نظامها. وتدعو النمسا جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، وبخاصة دول المرفق ٢ المتبقية، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويذكرنا الناجون من التجارب النووية بضرورة تجديد التزامنا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار للتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأخيراً، تسلط النمسا الضوء على أهمية إشراك جيل الشباب في مسائل نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة

النووية، وهي التي تشكل سيفاً مسلطاً على مستقبل البشرية. ولا يمكننا بشكل واقعي تعزيز السلام وتحقيق مستقبل مستدام للجميع إلا بإظهار الاهتمام بهذه القضايا الحيوية للأمن البشري ولاستمرار وجود الحضارة الإنسانية.

السيدة ستيرومشيكوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، نعرب عن دعمنا الدائم للتقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال التام للالتزامات بموجب المعاهدة. ونحن مقتنعون بأنه حتى أكثر الاضطرابات السياسية والاجتماعية شدّة لا تلغي أو تقلل من مسؤولية الدول عن تأمين جميع المواد النووية والمشعة على أراضيها. ونحن نوافق على أن معاهدة عدم الانتشار أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وهي تظل حجر الأساس في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وكذلك نزع السلاح النووي. ويجب أن نصون سلطته وسلامته ونعززها. ومع ذلك، شهدنا العديد من حالات عدم الامتثال للالتزامات المعترف بها دولياً وانتهاكاتها والتي تسير في الاتجاه المعاكس.

إن روسيا، بضم شبه جزيرة القرم، لم تتصرف في انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب مذكرة بودابست فحسب، بل وعرضت للخطر سلامة نظام عدم الانتشار للمعاهدة. والتجربة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠١٣ هي تحدٍ صارخ آخر لنظام عدم الانتشار النووي. وبينما تنتهك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماتها بعدم الانتشار النووي، فهي لا تهدد بيئتها الإقليمية فحسب بل أيضاً الأمن الدولي ونظام عدم الانتشار النووي، وتعرّض للخطر سلطة مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى من وجهة نظرنا أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة النووية هو استئناف المحادثات السداسية الأطراف.

وتنوّه الجمهورية التشيكية مع التقدير بالتطورات الأخيرة، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، نأسف لعدم سماح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن بأن توفر للمجتمع الدولي تأكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في إيران، وبالتالي تخلص إلى أن جميع المواد النووية في إيران تستخدم في أنشطة سلمية فقط. ونأمل أن نرى هذه التأكيدات في المستقبل القريب جداً.

وتود الجمهورية التشيكية أن تؤكد من جديد دعمها المستمر لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ستؤدي بشكل كبير إلى تعزيز هيكل الأمن الدولي.

ونحن نرحب بالوقف الاختياري للتجارب النووية التي أعلنت عنه العديد من الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة. بيد أن حالات الوقف الاختياري هذه لا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن الحظر القانوني الذي تشكله المعاهدة.

وعلاوة على ذلك، تعلق الجمهورية التشيكية أهمية بالغة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نتفق على أن هذه المسألة تتطلب إيجاد حل أشمل، بما في ذلك القضاء على جميع فئات أسلحة الدمار الشامل والتوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة. ونحن نعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها الميسر في الإعداد لمؤتمر هلسنكي. ونحن نفهم أن مؤتمر هلسنكي لا يمثل إلا نقطة بداية لعملية طويلة الأمد من شأنها أن تدفعنا إلى التوصل إلى حل يكون مقبولاً لدى جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط.

أن الجمهورية التشيكية تؤيد اتباع نهج متوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. إن الحق في الاستخدام السلمي

للطاقة النووية لا يمكن أن يحرم منه أي مبتدئ جديد في مجال تطبيقات النووية سواء المتعلقة بالطاقة أو غير المتعلقة بها. ومع ذلك ينبغي التقيد التام بجميع القواعد والالتزامات القائمة والتحقق منها على النحو الواجب من أجل منع الانتشار وإمكانية إساءة استخدام المواد والتكنولوجيات النووية. ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي، ولو كان بعيد المنال، هدفا نهائياً للمجتمع الدولي.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ومن المؤكد أن هناك مناقشة مستمرة بشأن موضع الأسلحة النووية بالضبط في جملة المخاطر التي تواجه المجتمع الدولي. ولكن هناك في الواقع الكثيرين منا الذين يرون إمكانية أن يكون الوجود المستمر للأعداد الكبيرة من الأسلحة النووية على كوكبنا غاية في الخطورة – ليس على أساس حتمية وقوع تفجير نووي، ولكن بسبب الرعب الهائل وفداحة عواقبها، إذا وقع.

ومن المناسب بالتالي لمسألة ذات أهمية مثل هذه، أن ترحب نيوزيلندا بفرصة الحوار مرة أخرى مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ ندفع صوب إحراز تقدم في نزع السلاح النووي. ولئن كانت نيوزيلندا، شأنها شأن تقريبا كل منا هنا، تستند في دعوتها لاتخاذ إجراء إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تعترف كذلك بالالتزام المحدد بالنسبة لنا جميعا عالمياً وهو الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وهناك الكثيرون جداً منا، أيضا، الذين يقرون بالحاجة إلى تفعيل نفس مفاهيم عنصر الجنس البشري التي قادت المجتمع الدولي في العقود السابقة إلى فرض حظر صريح على أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل – الكيميائية والبيولوجية على حد سواء.

إن اجتماعات اللجنة الأولى من بين المنتديات القليلة جداً المتوفرة لدينا حيث ندفع من أجل إحراز التقدم في نزع السلاح النووي. والمنتدى الآخر الهام جدا يكون المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار. وعندما نجتمع معا في هذا السياق في نيسان/أبريل المقبل، نأمل أن يبدو التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ إلى حد كبير أكثر إيجابية مما هو الحال الآن.

لقد قدم ائتلاف البرنامج الجديد في دورة هذا العام للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض ورقة عمل (NPT/CONF.2015/PC. I/WP.18) تحدد مجموعة من الخيارات الأربعة المتعلقة بالتدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. لا تزال نيوزيلندا حريصة على أن تواصل المناقشة التي بدأت في ورقة العمل تلك. وبناء على ذلك، نرى أن من المهم تقييم تلك الخيارات الأربعة في الورقة من منظور قانوني دولي، واستكشاف أهم الجوانب القانونية ذات الصلة بكل خيار.

وورقة المناقشة التي أقررناها للقيام بذلك، قدمتها معدتها السيدة دانفورث تريسا في اجتماع جانبي هنا يوم الجمعة، الموافق ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتقدم ورقة السيدة دانوورث عددا من النقاط الهامة. وتشمل هذه النقاط ملاحظة أن اتخاذ أي من الخيارات الواردة في ورقة العمل ١٨ سيمثل تقدما بشأن الوضع الراهن فيما يتعلق بالمادة السادسة، وبنفس القدر، سيكون متوافقا تماما مع موضوع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغرضها. وتخلص إلى أن تكرار الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار لن يقوض التزاماتها القانونية القائمة، ولكن سيعززها في الواقع. وتشير ورقتها إلى أنه حتى صياغة محددة جدا لحظر الأسلحة النووية سيكون لها أثر معياري.

وأتوقع أن تكون الورقة إحدى إسهامات نيوزيلندا التي ستتمكن من الإشارة إلى المؤتمر الاستعراضي العام المقبل لكي تفسر ”الجهود الخاصة“ التي بذلناها من جانبنا ”لوضع“ – على حد تعبير خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ”الإطار اللازم لإيجاد عالم يخلو من الأسلحة النووية والحفاظ عليه خاليا منها.“

والإسهام الآخر أنه سيكون بوسعنا الإشارة إلى مشاركتنا ومبادراتنا في المسائل المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية

ودفاعنا القوي عنها. وكان مؤتمرا نايايريت وأوسلو اللذين عقدا مؤخرا، قد عززا فهمنا للآثار الكارثية لأي تفجير نووي على الإنسان وعلى الأمن العالمي. ونحن نتطلع إلى المؤتمر الذي سيعقد بالنمسا في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وقد أدلت نيوزيلندا في العام الماضي ببيان مشترك في اللجنة الأولى، بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، بالنيابة عن ١٢٥ بلدا. وفي وقت لاحق، وبحكم موقفنا كمنسقين لذلك البيان المشترك، عرضنا، بالنيابة عن مجموعتنا تقريرا، أمام دورة هذا العام للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة. وقدمت نيوزيلندا مرة أخرى هذا العام، وتحديدا صباح هذا اليوم، بيانا مشتركا إلى اللجنة الأولى بشأن هذه المسألة (انظر A/C.1/69/PV.11). وهذه المرة بالنيابة عن ١٥٥ بلدا. وهو ينقل قلق مجموعتنا العميق إزاء العواقب الكارثية للأسلحة النووية، ورأينا المتمثل في أنها يجب ألا تستخدم مرة أخرى على الإطلاق، واعتقادنا بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي في مصلحة بقاء الجنس البشري.

والتدابير الانتقالية لديها أيضا مكانها في جهودنا من أجل إزالة الأسلحة النووية، على الرغم من أنني ألاحظ أنه يبدو في كثير من الأحيان، أن من الصعب تماما أن تكتسب التدابير المؤقتة والتدريجية زخما كما هو الحال في التدابير البعيدة المدى.

وستشارك نيوزيلندا مرة أخرى، بوصفها عضوا في جماعة إلغاء حالة التأهب، في دورة هذا العام، في عرض مشروع قرار يدعو إلى تخفيض حالة تأهب لأسلحة النووية للقتال. ونأمل أن يساعد مشروع قرارنا في إقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية الانتقال من مستويات التأهب التي وضعتها لأسلحتها في الظروف الجغرافية والاستراتيجية المختلفة جداً للحرب الباردة. والآن، في الوقت حيث توقعات المجتمع الدولي بإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، هي أعلى كثيرا مما كانت عليه خلال تلك الفترة، فنحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا العام سيجتذب دعما أوسع.

السيدة أندرسن (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): في ضوء طلبكم، سيدي الرئيس، فإنني سأدلي بنسخة مختصرة من بياننا.

إن الحاجة إلى تشجيع تدابير بناء الثقة تصبح أكثر أهمية، في بيئة دولية حساسة تتسم بعدم اليقين سياسيا. ويجب أن تبدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أقصى قدر من الانضباط من أجل طمأنة المجتمع العالمي الأوسع نطاقا بأنها ملتزمة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سيشكل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة حاسمة لتجديد التزامنا المشترك بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أوجه القصور الموجودة فيها، هي الصك الذي يحظى بأوسع نطاق من الامتثال على مر التاريخ، في مجال عدم الانتشار والحد من التسلح ونزع السلاح. ولا يمكن أن نتيح المجال لأن تفشل. ومع ذلك، لا تراودنا أية أوهام بشأن مستوى الجهود اللازمة من أجل ضمان نجاحها. وعندما تبدو الخلافات غير قابلة للحل، ستكون هناك حاجة إلى بذل الجهود الدؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء. وسيقاس نجاحنا بخطوات عملية وتدريجية، بناء على خطة العمل لعام ٢٠١٠، بدلا من وضع أهداف طموحة جدا من شأنها أن تحكم علينا بالفشل.

وسيكون العنصر الأساسي في ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، هو منع الدول التي تسعى لامتلاك القدرات النووية من تحقيق أهدافها وكفالة مساءلة الدول التي تنتهك التزامات عدم الانتشار.

وترى كندا أن الانتشار النووي وانتشار المواد والتكنولوجيات ذات الصلة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ويتطلب اليقظة الجماعية. وتشعر كندا ببالغ

القلق إزاء استمرار حالات عديدة لدول لا تفي بالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من انخراط إيران مع مجموعة الخمسة زائداً واحداً عبْر خطة العمل المشترَكة، فإنها تواصل عدم الوفاء بواجباتها القانونية والتزاماتها السياسية الرفيعة المستوى. وعلى صعيد إطار التعاون المتَّفق عليه بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنَّ إيران لَمَّا تقدِّم بعد إجابات متعلقة بالأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامجها النووي. وعلى الرغم من التطمينات التي أعطتها للمدير العام للوكالة، فإنها تمضي في تجاهل واجباتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة. وقد استمرت الأزمة بشأن برنامج إيران النووي طويلاً جداً. وعدم امتثال إيران للقانون الدولي وفقدان الاحترام لواجبات ضماناته النووية يُضعِف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وينتقص من قيمة عمل الوكالة والدول الأعضاء فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، إنَّ التخلِّي الصارخ من قِبَل كوريا الشمالية عن واجباتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنشطة الانتشار المستمرة التي تنفِّذها، بما يشمل تجارب القذائف مؤخراً والأنشطة المتزايدة في مجمَّع يونغبيون النووي، تشكِّل كلُّها استفزازات إضافية تهدِّد السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وتعتقد كندا أنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يضمن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التي فرضت الجزاءات على كوريا الشمالية.

لقد أُقر منذ زمن طويل بأنَّ عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين مترابطان ترابطاً أساسياً. وقد تحقَّق الكثير في تقليص أعداد الرؤوس الحربية النووية منذ الحرب الباردة. لكنَّ الدول الحائزة للأسلحة النووية تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك بكثير للمزيد من تقليص ترساناتها النووية، زيادة الشفافية، خفض مستويات الإنذار للأسلحة النووية والحدّ من دور تلك الأسلحة في مبادئ الدفاع. فقد عملت كندا مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بغية تقديم توصيات محددة للمضيّ قدُماً بتنفيذ تلك المبادرات. وعى الرغم من أننا نرحب بالتقارير الأولية من قِبَل الدول الحائزة للأسلحة النووية في دورة عام ٢٠١٤ للَّجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنَّه ينبغي إضافة العديد من الأرقام والأنشطة الهامة والمُستكمَلة المتوافرة إلى المزيد من التقارير. والدول غير الحائزة للسلاح النووي تتوقَّع القيام بالمزيد لتحسين الشفافية وبناء الثقة.

إنَّ كندا تشعر بالقلق العميق حيال تدخل روسيا العسكري في أوكرانيا، وانتهاكها لمذكرة بودابست لعام ١٩٩٤. ولهذا الخرق تأثير سلبي على أهداف نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، تشعر كندا بالقلق إزاء التقارير بشأن عدم امتثال روسيا لمعاهدة عام ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما متوسطة المدى والأقصر مدى. وإننا نحثُّ روسيا على حلِّ الشواغل المتعلقة بتلك المعاهدة.

وفي ذروة الحرب الباردة، اتخذت كندا قراراً أساسياً بألاَّ تصنع أسلحة نووية أو تحصل عليها – وهو قرار يستند إلى الفهم الثابت للتداعيات الإنسانية الكارثية لاستخدام تلك الأسلحة. والقلق إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية يدعم كل العمل الذي نقوم به نحو عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ولا سيما في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا ما يجعل كندا ثابتة في دعمها لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تُشيد كندا بالجهود الدؤوبة للميسِّر والمنظمين المشاركين الثلاثة للمضيِّ قدُماً بمؤتمر معنيٍّ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي تأمل بأن يضع مثل هذا المؤتمر جدول أعمال شاملاً وأن تحضره جميع الدول في المنطقة.

(تكلم بالفرنسية)

ويسرُّ كندا أنها قد اختيرت لكي تترأس فريق الخبراء الحكوميين الذي يتفحَّص حالياً جوانب من معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووية الأخرى. ونحن مقتنعون بقيمة مثل هذه المعاهدة لأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووين كليهما. ومقتنعون أيضاً بأنه يمكن وينبغي التفاوض في هذا الموضوع فوراً. ومن شأن هذه المعاهدة أن تُسهِم أيضاً في وقف الانتشار العمودي والأفقي، والحد من كمية المواد الانشطارية المتوافرة للأسلحة النووية وزيادة الصعوبة بشكل ملحوظ أمام الدول الجديدة أو الدول غير الفاعلة للحؤول دون حيازتها للمواد أو الأسلحة النووية عبْر السرقة أو التسريب.

وبموازاة ذلك، يعتبَر بدء النفاذ الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسياً لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين كليهما، ويبقى أولوية لدى كندا. وإننا نؤكد دعوتنا جميع الدول التي لَّما تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل أن تفعل ذلك.

وبسبب التهديد الخطير من الإرهاب للأمن، فإنَّ كندا ملتزمة بالعمل مع الدول المماثلة لها في التفكير، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمبادرات الأخرى ذات الصلة، وعبْر عمليات مثل مؤتمرات قمم الأمن النووي. فقد شاركت كندا في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ في لاهاي، وأيدت البيان المشترك. وعلاوة على ذلك، قادت كندا مع جمهورية كوريا التزاماً مشتركاً بشأن التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ختاماً، أودّ أن أؤكد على الدور الأساسي للَّجنة الأولى في تعبئة النوايا الحسنة العالمية والزخم الإيجابي في التوجُّه نحو مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد ويمينغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بما أنَّ هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها سنغافورة الكلمة في هذه الدورة، فإنني أودَّ أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ووفد بلدي يتطلع إلى العمل معكم بشكل بنَّاء لضمان إنتاج دورة مثمرة.

إننا على بُعد نحو ستة أشهر من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ولا يمكن التقليل من أهمية هذا المؤتمر. والمعاهدة ركن أساسي للهيكلية الأمنية الدولية. لكنها تواجه تحدياً وجودياً لأنَّ مصداقيتها وأهميتها قيد الإجهاد. وعلى خلفية عدم الاستقرار العالمي المتصاعد، لا يمكننا السماح بانهيارها.

ومثلما رأينا في الدورة الثالثة للَّجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ في وقت مبكر من هذه السنة، تبقى هناك ثغرات بارزة متعلقة بمسائل رئيسية. ونتيجة لذلك، لم توفَّق اللجنة التحضيرية في إنتاج وثيقة توافقية. وإذ نتطلع إلى مؤتمر استعراض معاهدة انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥، فإنه يتعين علينا النظر بجدية في كيفية إحراز مزيد من التقدم بشأن جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة – وهي نزع السلاح النووي، عدم الانتشار النووي واستخدامات الطاقة النووية لأغراض سلمية – بشكل متوازن يحفظ الصفقة الأساسية للمعاهدة.

وإننا نُدرك أنَّ نزع السلاح النووي طموح طويل الأمد. لكنَّ هناك شعوراً واضحاً بالإحباط بين الدول غير الحائزة للسلاح النووي حيال فقدان التقدم الملموس بشأن نزع السلاح النووي. وإذا كنَّا جادِّين في تحقيق عالَم بدون أسلحة نووية، فإنَّه يتعين على الدول الحائزة لتلك الأسلحة حشد الإرادة السياسية للبتِّ في الأمر. ولكل خطوة أهميتها.

أولاً، يجب على الدول الحائزة للسلاح النووي أن تطمئن الدول غير الحائزة لذلك السلاح أنها تبقى ملتزمة بالوفاء بواجباتها وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإلى أن تفعل ذلك، يمكن للبلدان التي لديها شاغل الانتشار أن تواصل استخدام الأمن القومي لتبرير حاجتها إلى ردع نووي. ومع أنَّ تشاور مجموعة الخمسة بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح خطوة إيجابية تقدمية، فلا بُدَّ من اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة. وإننا نشجِّع بقوة الولايات المتحدة وروسيا على بدء مناقشات بشأن المزيد من خفض الترسانات النووية الأمريكية والروسية بمقدار ثلث المستوى المتَّفَق عليه في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي عام ٢٠١٠ بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وبالمقابل، ينبغي للدول الأخرى الحائزة للسلاح النووي أن تقوم بالمزيد من تقليص ترساناتها النووية على الرغم من صغرها. وندعو أيضاً الدول الحائزة للسلاح النووي إلى أن تتخذ بفعالية خطوات للقضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية.

ثانياً، يجب أن نجد سبيلاً إلى إشراك الدول التي تمتلك السلاح النووي خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مناقشات مماثلة لنزع السلاح. ويجب على الدول الحائزة للسلاح النووي وغير الحائزة له على السواء أن تلتزم أيضاً بعدم اتخاذ أيّ إجراء، مثل التعاون النووي مع الدول التي تمتلك ذلك السلاح، والتي تقع خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذلك للحفاظ على مشروعية المعاهدة وعالميتها.

ثالثا، يجب أن نواصل الاعتراف بأهمية المناطق الخالية من السلاح النووي، بصفتها مداميك بناء صُلبة نحو عالم بدون أسلحة نووية. وقابلية المناطق الخالية من السلاح النووي للحياة تعتمد على عاملٍ هامٍّ واحد. مفاده أنَّه يجب على الدول الحائزة للسلاح النوويِ أن تفي بواجباتها لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات لإقامة مناطق خالية من السلاح النووي وبروتوكولاتها. ولتلك الغاية، ينبغي للدول الحائزة للسلاح النووي أن توقِّع وتصدِّق معاً على البروتوكولات بدون تحفُّظات أو تصريحات تفسيرية انفرادية، وأن تُزيلها حيثما وُجِدت.

إنَّ فعالية المناطق الخالية من السلاح النووي تعتمد على القبول الكامل من قِبَل الدول الحائزة للسلاح النووي بواجباتها في إطار البروتوكولات. فالتحفظات تقوِّض كل مسألة المناطق الخالية من السلاح النووي. وإننا نحثّ أيضاً جميع الأطراف المعنية على العمل معاً لعقد المؤتمر المعني بإقامة منطقة شرق أوسطية خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى قبل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

رابعاً، نشجع بقوة جميع البلدان، وبخاصة بلدان المرفق ٢، التي لَمَّا توقِّع وتصدِّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أن تفعل ذلك. كما نشجع الأطراف المعنية على العمل لإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

كما أن النقاش الجاري بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية يكتسي أهمية أيضاً. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة بنشاط في هذه المناقشة، بما في ذلك حضور المؤتمر القادم المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي سيعقد بفيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ونحن بحاجة أيضا إلى اتخاذ خطوات للتصدي لخطر انتشار التكنولوجيا والمواد النووية، فضلا عن المواد المزدوجة الاستخدام المخصصة للأغراض العسكرية. ويمكننا القيام بذلك على عدة جبهات – أولا، من خلال تعزيز تدابير الأمن النووي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في كل من مرافق المواد النووية المدنية وغير المدنية؛ وثانيا، من خلال الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية الرئيسية وتنفيذها تنفيذا كاملا مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر في عام ٢٠٠٥. وقد أودعت سنغافورة في الشهر الماضي صك انضمامها إلى الاتفاقية، لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلا

عن صكها لقبولها التعديل الصادر في عام ٢٠٠٥. ونشجع أيضا الدول الأطراف في المعاهدة التي لم تقم بعد بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وينبغي أن نعمل من أجل إيجاد نظام دولي أشد صرامة لمراقبة الصادرات يحمي من الاتجار غير المشروع وفي الوقت نفسه لا يعيق التجارة المشروعة. نظرا لأن سنغافورة مركزا رئيسيا للشحن العابر، فقد وضعت نظاما صارما لمراقبة الصادرات، كما أنها تمتثل بالكامل لالتزاماتها الدولية. ومع ذلك، فإنه لا يكفي أن تقوم بعض الولايات القضائية أو الموانئ فحسب بتشديد نظمها المعنية بمراقبة الصادرات، بل يجب أن تكون سلسلة الإمداد بأكملها آمنة. وبخلاف ذلك، سيعمل ناشرو أسلحة الدمار الشامل على استغلال الحلقة الأضعف.

وينبغي أن نؤكد من جديد أيضا على حق الدول ذات السيادة في استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، فإن الحقوق تقترن بالمسؤوليات. ويجب أن يتم استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية بشكل سالم ومأمون ومضمون. يتعين على الوكالة بصفة خاصة، الاستمرار في مساعدة البلدان في إنشاء الهياكل الأساسية القانونية والتنظيمية اللازمة من خلال التدريب وغيرها من برامج بناء القدرات. وسيساعد ذلك على تعزيز أعلى معايير السلامة والأمن النوويين وزيادة استعدادها واستجابتها في حالات الطوارئ.

ويتوقف نجاح أو فشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، وبالتالي معاهدة عدم الانتشار نفسها، على قدرتنا على حشد الإرادة السياسية اللازمة، ووضع خلافاتنا جانبا والعمل معا لتحقيق توافق في الآراء بشأن الخطوات الملموسة الواجب اتخاذها من أجل المضي قدما بشأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ولا تزال سنغافورة ملتزمة التزاما راسخا بمعاهدة عدم الانتشار، وسوف تواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى النهوض بنزع السلاح أعلى الصعيد العالمي، وعدم الانتشار النووي، وحقوق الدول ذات السيادة في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، بما في ذلك الطاقة، بطريقة آمنة ومأمونة ومضمونة.

السيد ساتر (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد أدرك مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، ما يترتب على استعمال الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال من آثار وخيمة في الحالة الإنسانية. وأعاد تأكيد ضرورة امتثال جميع الدول في جميع الأوقات للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إن الأثر الإنساني للأسلحة النووية يتعلق بنا جميعا. وتمثل معالجة هذه المسألة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال معاهدة عدم الانتشار. وعلينا أن نتخذ خطوات ملموسة وقابلة للقياس من أجل تحقيق هدف معاهدة عدم الانتشار المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى أن التنفيذ الكامل لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بوصفه مسألة عاجلة.

إن المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي ستستضيفه النمسا بفيينا في كانون الأول/ديسمبر، سيمكن من إجراء مزيد من مناقشة المنظور الإنساني. ونحن نشجع جميع البلدان، الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على حد سواء، وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، على المشاركة في تلك المناقشة الهامة. لقد أدى المنظور الإنساني إلى تجدد الاهتمام بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد لفت الانتباه إلى مخاطر وعواقب استمرار التراخي الجماعي، ولا سيما على الأجيال الشابة.

وإذ تضع النرويج في اعتبارها التزاماتنا في إطار التحالف، فإنها ستواصل المشاركة بنشاط من خلال المنتديات القائمة في العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإذ نبذل جهودنا الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية، يجب علينا أن نواصل زيادة تخفيض دور هذه الأسلحة. ونحن بحاجة إلى توطيد المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية ودعم إنشاء شراكات جديدة.

إن التحقق ضروري في المحافظة على نظام عدم الانتشار النووي، وهو هام جدا للحد من الأسلحة في المستقبل. وتعاونت المملكة المتحدة والنرويج لعدد من السنوات بشأن استكشاف التحديات المرتبطة بنظام التحقق من نزع السلاح النووي. ويبين ذلك أن التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير حائزة للأسلحة النووية أمر ممكن وضروري على حد سواء. وبناء الثقة بين الشركاء في هذا السياق أمر أساسي.

وتأمل النرويج اتخاذ خطوات إضافية لإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونحن مستمرون في دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي. يجب على الوكالة الدولية أن تكون مجهزة تجهيزا كاملا للاضطلاع بمهمتها ذات الأهمية الحاسمة في مجال عدم الانتشار.

ويجب أن تتم معالجة جميع شواغل الانتشار التي لم يتم تناولها بعد. ونحث إيران على تسوية المسائل المتصلة ببرنامجها النووي السابق والحالي لكي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونحن نؤيد تماما الجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها مجموع الـ ٥+١ الرامية إلى التوصل إلى دائم مع إيران. وتعيد النرويج التأكيد على إدانتها القوية للتجارب النووية والصاروخية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتدين النرويج بشدة، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، انتهاك الاتحاد الروسي للعديد من الالتزامات بموجب مذكرة بودابست، وبخاصة الالتزام بالامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد السيادة الإقليمية لأوكرانيا. كما تعرب النرويج عن قلقها إزاء الآثار السلبية لهذه الانتهاكات على جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

وفي الختام، وإذ نقترب من عقد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، يساورنا القلق إزاء محدودية التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠. ونحث جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على بذل كل جهد تحقيق نتائج جديرة بالثقة.

يمكن الاطلاع على النص كامل لهذا البيان عبر النظام الإلكتروني (Paper Smart).

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي سوف يلقيه وفد جمهورية مصر العربية باسم الدول الأعضاء في الجامعة العربية. ونحن نؤيد كذلك بيان دول عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل أندونيسيا.(انظر A/C.1/69/PV.11)

إن المملكة العربية السعودية ترى أن هناك تحديات حقيقية تواجه الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي، وذلك نظرا لضعف مصداقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية السابق إبرامها. ويساور بلادي قلق عمق جراء المناخ الدولي الراهن في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. حيث إنه وعلى الرغم من عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والاعتقاد السائد بأن هذه المعاهدة تشكل حجر الزاوية في بناء المنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، إلا أن الجهود الدولية في الإطار متعدد الأطراف لا تزال دون مستوى المطلوب. وهو ما يجعل المشهد الحالي مشوبا بالغموض وعدم اليقين، مما يدفع إلى ضرورة النظر في مسارات جادة للتفاوض البناء والهادف.

يواجه العالم اليوم أزمات دولية مختلفة وبالأخص منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تحولات جذرية. وتواجه تحديات تتطلب تضافر جميع الجهود للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق السيطرة. ولا يمكن معالجة ذلك بفاعلية دون عمل دولي منسق وشراكة حقيقية. حيث إنه لن يكون بإمكان أي دولة مواجهة هذه الأزمات منفردة.

فالتحديات التي تواجهنا عالمية، وكذلك يجب أن تكون الحلول عالمية. لذا فإن المملكة العربية السعودية تعرب عن اعتقادها بأن الضمانة الأمنية التي تقرّها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي ضمانة مفقودة في الشرق الأوسط ما دامت إسرائيل ترفض الانضمام إلى المعاهدة، وترفض إخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث استمرت إسرائيل وبحجج مختلفة في رفض الانضمام للمعاهدة، متجاهلة نداءات المجتمع الدولي، وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة عوامل التوتر في الشرق الأوسط. ولذلك فإن المملكة العربية السعودية تعتقد أنه من المفيد لمعاهدة عدم الانتشار ألا تشعر بعض الدول بالقلق أو الشك في حكمة قبولها للتمديد النهائي للمعاهدة، أو حتى انضمامها إليها، وهو شعور يتزايد ما دامت إسرائيل لم توقع على المعاهدة، وخاصة ونحن على أعتاب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

ومن ناحية أخرى، تقع على الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الكبرى عن إعادة الثقة بمعاهدة عدم الانتشار وإزالة التحديات والعقبات التي تعرقل تنفيذ المعاهدة.

وفي إطار الجهود الساعية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على ضرورة إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في أسرع وقت ممكن خلال عام ٢٠١٤. ويمثل عدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي كان مزمعا عقده في هلسنكي في عام ٢٠١٢، يمثّل إخلالا بعملية استعراض المعاهدة، وبالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠. كما يلقي ذلك بشكوك كبيرة على عملية التوافق والحلول الوسط التي يتم التوصل إليها في إطار العلاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. إن عملية تأجيل ذلك المؤتمر تتحملها إسرائيل التي لم تعلن عن موافقتها على حضور المؤتمر، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية أعاقت التقدم نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما تتحمل تلك المسؤولية الدول الراعية التي تخلت عن التزامها بعقد المؤتمر في موعده المحدد.

وفيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني، فإن المملكة العربية السعودية تشعر بالقلق من عدم وجود إطار سلمي للمفاوضات، ولا تزال تعلّق أهمية على معالجة هذه الأزمة بالطرق السلمية من خلال المفاوضات الجارية بين مجموعة ٥+١، وبما يكفل لإيران حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، ووفقا للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن، مع ضرورة تطبيق الإجراءات والضوابط على دول المنطقة كافة.

السيدة بيكارينهو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في المناقشات المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثّل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومن المتوقع أن يتناول مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ مسائل حساسة، وتتطلب العمل الشاق من

جانب جميع الدول الأعضاء بغية إحراز تقدم شامل ومتوازن نحو تحقيق الركائز الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ويقتضي الكفاح لأجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية عزما دؤوبا، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة، متسقة ومستدامة. وما دام هذا الأمر يتعلق بالإنسانية وبقائها. فإنه يجب أن يكون في صميم شواغلنا ومساعينا.

وإذ تسلّم البرتغال بالتقدم المحرز في نزع السلاح النووي، فإنه لا يسعها سوى التسليم بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتقتضي العواقب الكارثية الإنسانية التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية على نحو عرضي أو متعمد، العمل بطريقة حازمة مناسبة وعلى وجه السرعة. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا معا لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية وانتشارها.

ولا ريب أن عدم الانتشار ونزع السلاح عمليتان متعاضدتان وينبغي السعي إلى تحقيقهما بحزم وعلى نحو متوازن في إطار تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وينبغي أيضا أن نواصل العمل معا عن كثب لأجل تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية، إلى جانب التصدي للتحديات الخطيرة للسلام والاستقرار الدوليين. ولا يسعنا ضمان عدم تعرّض الأجيال المقبلة لتهديدات الأخطار ذات الصلة بالأسلحة النووية إلا عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، أي تلك التي نبذلها جميعا، بوصفنا أمما وشعوبا على حد سواء. ونتوقع أن يتيح مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الفرصة لمناقشة مجدية وشاملة للجميع بشأن هذه المسألة الهامة، وأن يسهم بشكل فعال في التوصل إلى نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥.

ولا يزال الانتشار النووي يشكّل الشاغل الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا يزال تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية يمثّل أحد التحديات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فإننا نهيب مجددا بجميع الأطراف المعنية في عملية التفاوض الجارية، معالجة جميع المسائل المعلقة، على نحو يؤدي إلى اتفاق شامل وطويل الأجل. وندعو الجمهورية العربية السورية أيضا إلى الامتثال الكامل لقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١١.

ويجب أن يقترن حق الدول في تطوير قدراتها النووية بالالتزام الصارم بالاتفاقات والالتزامات الدولية ذات الصلة، بطريقة تتسم بالشفافية والمسؤولية. فالحقوق لا تؤتى إلا باقترانها بالواجبات والمساءلة.

في هذا السياق، من الضروري أكثر من أي وقت مضى ضمان الامتثال التام والعالمي لمعايير التحقق الحالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في اتفاقات الضمانات الشاملة وفي البروتوكول الإضافي. وتعمل البرتغال من أجل تحقيق عالمية هذه المعايير، وهي على أهبة الاستعداد لمساعدة الوكالة والدول الأعضاء في ذلك المسعى، كما فعلت في الماضي.

إن لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية رئيسية في النهوض بأهداف عدم الانتشار النووي. ونحث جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد على القيام بذلك

في أقرب وقت ممكن، وفي انتظار ذلك، فإن عليها التقيد بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية النووية.

وينبغي البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع التقيد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية في هذه الأثناء. ومن المؤسف حقا عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح حتى الآن من الشروع في هذه العملية التفاوضية الهامة.

إن تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو طموح يجب أن نستمر في السعي لتحقيقه. وتحث البرتغال جميع البلدان في المنطقة على مواصلة الانخراط مع ميسر مؤتمر الشرق الأوسط، السفير لايافا، والجهات الأخرى الداعية إلى عقد المؤتمر بروح من التعاون والتوافق.

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سأقرأ أنا أيضا نسخة مختصرة من بياننا. وسيتم تعميم النص كاملا.

إن السويد تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9). وتؤيد السويد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن ١٥٥ دولة (انظر A/C.1/69/PV.11).

سيكون لتفجير سلاح نووي عواقب هائلة ودائمة. وهذا ما تعلمناه من التجربة التاريخية في هيروشيما وناغازاكي، حيث دمرت الحياة والثقافة في غضون دقائق ومن عدة عقود من التجارب النووية وما ترتب عليها من أضرار على حياة الإنسان والحيوان والنبات.

ويمكن للمنظور الإنساني الإسهام في مباحثات نزع السلاح بطرق مماثلة كما فعل في الماضي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي محافل أخرى. فقد تمكنا من إبرام معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في عام ١٩٦٣ في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، بمجرد أن أدركنا مدى اقتراب العالم من حرب نووية. وكنا قادرين على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عندما أدركنا إلى أي مدى سيكون العالم مكانا خطرا إذا حصلت بلدان أخرى على أسلحة نووية.

لقد أوقف بلدي السويد أبحاثه في مجال الأسلحة النووية وبرنامجه لتطويرها في منتصف الستينات من القرن الماضي لأننا اعتقدنا أن شعبنا سيكون أكثر أمنا من دون أسلحة نووية وأن شعوب العالم ستشعر بقدر أكبر من الأمان إذا عملنا جميعا معا للقضاء على هذه الأسلحة.

وفي عالم اليوم، يصبح الاعتماد على الأسلحة النووية لأغراض الردع أكثر خطورة، كما أشار إلى ذلك أربعة رجال دولة هم: شولتز وبيري وكيسنجر ونان قبل بضع سنوات. فنحن نعيش في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، تواجه فيه الآليات والمحافل التقليدية لتحديد الأسلحة صعوبة في تحقيق نتائج. كما أننا نعيش في عالم نرى فيه صعود جهات من غير الدول، تزداد قوة ويمكنها امتلاك أسلحة نووية. ويتزايد في هذا العالم خطر استخدام الأسلحة النووية عرضا أو جراء سوء تقدير أو من دون إذن أو سبق إصرار. وتواجهنا اليوم تحديات أمنية جديدة تتطلب اتباع نُهج أمنية جديدة، بما في ذلك تلك التي تضع البشر في صلب اهتمامها.

إننا نتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه القضايا في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المقرر عقده خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن تنضم إلينا هناك جميع الدول التي لها مصلحة في نزع السلاح النووي والسياسات الأمنية والأمن البشري.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومن الضروري تنفيذ جميع الدول التزاماتها التي تعهدت بها بموجب المعاهدة

والمؤتمرات الاستعراضية السابقة، ولا سيما خلال أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وحصل تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. فقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية على نحو لا لبس فيه وبدون شروط مسبقة. ونحن نعلم من المحافل الأخرى أننا إذا ربطنا إحراز تقدم فيما يخص مسألة من المسائل بإحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة أخرى، فإنه سيكون من الصعب للغاية تحقيق تقدم بخصوص أي من المسألتين. ويساورنا القلق الآن جراء معاودة ظهور الشروط المسبقة في مباحثات نزع السلاح. ولن يساعدنا ذلك على مجابهة التحديات التي نواجهها أو على التقيد بالتزاماتنا في إطار المعاهدة.

وخلال الفترة المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل، فإننا نرحب بالانخفاض المطرد في عدد الأسلحة النووية منذ الذروة التي بلغتها إبان الحرب الباردة. ومع ذلك، لا يزال أمامنا شوط طويل حيث لا يزال ثمة أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي. ونشعر بقلق خاص إزاء تجدد الجهود الرامية إلى تحديث الترسانات النووية بين جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية.

إننا نثني على المقترحات المتعلقة بمواصلة نزع سلاح. ولا يزال ثمة متسع من الوقت للإصغاء لدعوات الرئيس أوباما في براغ وبرلين للحد من دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية الوطنية وللتفاوض بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية. ونحث الاتحاد الروسي على المضي قدما في هذا المجال، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة.

وهناك حاجة إلى لبنات أخرى للمساعدة في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويشمل ذلك: إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وزيادة الشفافية؛ وإنهاء حالة الاستنفار بالنسبة للقوات النووية؛ وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتعزيز القائم منها. وترحب السويد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها وكيل وزارة الخارجية لايافا وفريقه للتحضير للمؤتمر المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وستشارك السويد أيضا بنشاط في المشاورات والمناقشات الرامية لاستكشاف سبل تحقيق القضاء التام على جميع الأسلحة النووية.

يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتين تعزز بعضهما بعضا. ولا تزال الشواغل الخطيرة المرتبطة بعدم الانتشار من دون حل، وهناك حاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن موقفه بشكل واضح إزاء هذه النقاط في وقت سابق من المناقشة.

أخيرا، ثمة حاجة إلى السعي لتحقيق الأمن النووي في الداخل والخارج على السواء. وترحب السويد بمؤتمرات قمة الأمن النووي التي بدأها الرئيس أوباما في واشنطن العاصمة في عام ٢٠٠٩. ونحن نتطلع إلى استمرار هذه العملية وإلى الاجتماع الذي سيعقد في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦. وسنشارك بنشاط في العملية التحضيرية.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة تعرب عن تأييدها للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة (انظر A/C.1/69/PV.9). وعلى وجه الخصوص، لأنني لن أدلي بأي تعليق آخر على هذا الموضوع الآن، أوجه الانتباه إلى ثلاث فقرات هامة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مستهل هذا البيان الذي يتضمن التزامنا بنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في العام المقبل.

إن المملكة المتحدة تظل ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وتؤمن إيمانا راسخا بأن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف تكمن في اتباع نهج تدريجي خطوة بخطوة. ونحن نتفهم مشاعر الإحباط لدى أولئك الذين يريدون إحراز تقدم بوتيرة أسرع، كما يجري التعبير عن ذلك

في الخطاب المتعلق بالآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية. وهذا هو السبب في أننا نبذل قصارى جهودنا لتجنب استخدامها. لكننا لا نتفق مع الرأي القائل بأن الأسلحة النووية في حد ذاتها غير مقبولة بطبيعتها. ونحن نعتبر أن الأسلحة النووية قد ساعدت على ضمان أمننا وأمن حلفائنا لعشرات السنين.

ونادرا ما يؤدي الإحباط إلى التصرف بشكل سليم. ولا توجد حلول سريعة لتحقيق نزع السلاح النووي. ولا تتوفر حتى الآن الظروف السياسية والأمنية المناسبة لكي لا يشعر أولئك الذين لا يحوزون أسلحة نووية بأي حاجة للحصول عليها، أو لأن يشعر أولئك الذين يمتلكونها بأنه لم تعد هناك حاجة إلى الاحتفاظ بها. كما أنه ليس من الممكن تحديد إطار زمني لتهيئة تلك الظروف. وسيسهم التصدي لتحديات الانتشار في تهيئة مثل هذه الظروف. ويمكننا جميعا القيام بما علينا في هذا الصدد.

تلتزم المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع الشركاء في مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة +٣، التزاما كاملا بالتوصل إلى اتفاق مع إيران يضمن بأن يكون برنامج إيران النووي مخصصا للأغراض سلمية حصرا. ونشجع تنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة، لمراقبة حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواد حساسة قابلة للانتشار، ومنعها من تصدير الأسلحة والتكنولوجيا. وزيادة الثقة والشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ستسهم أيضا في تهيئة الظروف المناسبة. ولهذا السبب، فقد أجرينا حوارا منتظما بين مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية خلال عام ٢٠٠٩، وشرعنا في المرحلة الثانية من العملية من خلال استضافة مؤتمر مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الذي سيعقد في لندن خلال شهر شباط/فبراير المقبل.

وقد استجبنا بشكل جماعي لتغيرات المشهدين السياسي والأمني. وكان لنهاية الحرب الباردة تأثير حقيقي للغاية على نزع السلاح، وجرى تقليص الرؤوس النووية في العالم، من أكثر من ٦٠ ٠٠٠ رأس نووي في الثمانينات إلى ما يناهز ١٧ ٠٠٠ رأس نووي، مما يمثل أقل من ثلث ما بلغته خلال الحرب الباردة.

إن سجل المملكة المتحدة في مجال نزع السلاح النووي سجل قوي. فقد قمنا بتخفيض حجم قواتنا النووية بأكثر من ٥٠ في المائة منذ ذروة الحرب الباردة. وخلال عام ٢٠١٠، أعلنا بأننا سنكون بحلول منتصف عقد ٢٠٢٠ قد خفضنا قواتنا النووية بما لا يقل عن ١٢٠ رأسا نوويا حربيا متاحة للاستخدام، ومخزونا كليا لا يزيد عن ١٨٠ رأس نووي. والعمل جار على ذلك. وللحصول على معلومات أكثر تفصيلا بشأن ما قمنا به، الرجاء مراجعة التقرير الوطني الذي قدمناه إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والمملكة المتحدة لا تعتبر عملية خطوة بخطوة عملية تسلسلية بحتة، ولم ننتظر بالتأكيد الانتهاء من خطوة قبل الشروع في خطوة أخرى. ونحن نعرف، على سبيل المثال، بأن عملية التحقق ستشكل جانبا أساسيا من أي خطوات إضافية بشأن نزع السلاح. ونحن في العقد الثاني من شراكة فاعلة مع الولايات المتحدة في مجال الرصد وأبحاث التحقق. ولأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا بحاجة إلى إرساء الثقة في عملية التحقق، فقد قمنا بأبحاث رائدة فيما يخص التحديات المرتبطة بالتحقق من تفكيك الرؤوس النووية من خلال مبادرة المملكة المتحدة والنرويج، وهو المشروع المشترك الأول من نوعه مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ومن دواعي سرورنا توقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا خلال شهر

أيار/مايو، الذي سنصادق عليه في أقرب وقت ممكن. كما نرحب بالاجتماع الذي تم في وقت سابق من هذا الشهر بين البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية والشركاء من جنوب شرق آسيا، ونأمل في أن نتمكن من التوقيع قريبا على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ولا نزال ملتزمين تماما بتحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ونحن ندرك أن تحقيق ذلك الهدف، سيسهم إلى حد كبير في تثبيت الأمنين الإقليمي والعالمي. وقد شهد العام الماضي اتخاذ خطوات هامة في اتجاه عقد مؤتمر في هذا الشأن في هلسنكي، وقد شجع المملكة المتحدة التقدم المحرز حتى الآن.

واستشرافا للمستقبل، ستتمثل خطوة هامة في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع ما تبقى من دول المرفق ٢، على التصديق على المعاهدة. وتتمثل خطوة هامة أخرى في التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال مؤتمر نزع السلاح. إننا نؤيد تماما عمل فريق الخبراء الحكوميين حول هذا الموضوع. ونحن نتطلع إلى تقريره الذي سيقدمه العام المقبل، ونأمل في أن يقربنا من المفاوضات.

وبالنظر إلى الحالة الأمنية العالمية الحالية، لن يكون من السهل تحقيق المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي. لكن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية، وسوف تستمر في الاضطلاع بدور بناء لتحقيق هذه الغاية، سواء داخل عملية البلدان الخمسة، أو مع شركائنا في المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.31.

السيد كياو تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع قرار بعنوان ”نزع السلاح النووي“ (A/C.1/69/L.31). وحتى الآن انضم ٤٦ وفدا إلى ميانمار للمشاركة في تقديم القرار، وهذه الدول هي: إكوادور، إندونيسيا، أوغندا، بروناي دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، تايلاند، تشاد، تونغا، تيمور الشرقية، الجزائر، جمهورية الدومينيكان، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،زامبيا، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلاند، السودان، سورينام، سيراليون، غينيا، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، كمبوديا، كوبا، الكونغو، كينيا ماليزيا، المغرب، منغوليا، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هندوراس.

إن للأسلحة النووية أكبر قدرة تدميرية مقارنة بجميع الأسلحة الأخرى. وبالتالي، شكل نزع السلاح النووي دائما أولويتنا القصوى. ونص حكم محكمة العدل الدولية على وجود التزام يترتب على جميع الدول بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ويدعو مشروع القرار مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي، يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة الموجهة لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما تلك التي لديها أكبر الترسانات النووية، لكي تتخذ فورا وبشكل كامل، ١٣ خطوة عملية لنزع السلاح النووي وردت في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، فضلا عن خطة العمل المؤلفة من

٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ويطلب مشروع القرار من الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير ضمانات فعالة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، في انتظار القضاء التام عليها ويعتبر التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك عالمي وغير مشروط، ولا رجعة فيه وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية، أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إننا نعتقد بقوة بأن المعاهدات المعترف بها دوليا بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم، تسهم بشكل فعال في تعزيز الأنظمة العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. لذلك، يشجع مشروع القرار الدول الأعضاء على مواصلة مساعيها لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى التحديثات التقنية، فقد عرضنا آخر التطورات. ويرحب مشروع القرار بتحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر كيوم دولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فضلا عن عقد جلسة وزارية عامة للجمعية العامة في تلك المناسبة، كما أنه يحيط علما بعناية بمؤتمري قمة أوسلو ونايايريت بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، وكذلك المؤتمر الثالث القادم الذي سيعقد في فيينا، في النمسا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

ونظرا لضيق الوقت المتاح، يمكن أن أسلط الضوء فقط على العناصر الرئيسية لمشروع القرار. إن مشروع قرارنا هو قرار شامل، يركز على اتخاذ خطوات عملية لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويدعو مشروع القرار إلى اتخاذ إجراءات من جانب مختلف الأطراف الفاعلة، من أجل أن يصبح عالم خال من الأسلحة النووية، كما نتصوره بجدية، أمرا قابلا للتحقيق.

وفي هذا الصدد، نود أن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم القوي لمشروع القرار الهام هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة البيان الأول محددة في عشر دقائق، والثاني في خمس دقائق.

السيد سيمون ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أخذت الكلمة ممارسة لحقي في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما وفدان من الوفود، وتضمنا توجيه التهم لبلدي.

لقد كانت فرنسا، جنبا إلى جنب مع المملكة المتحدة، أول دولة تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٦٨.

عقب تصديقنا، أبدت فرنسا بصورة لا رجعة فيها التزامها بهذا عن طريق إغلاق مواقعها بولينيزيا الفرنسية. علاوة على ذلك، أثبتنا منذ ذلك بالدليل على شفافية نموذجية في كل من الإزالة ونزع سلاح وفي المسائل البيئية المحتملة الناشئة عن الاختبارات التي تُجريها.

في هذا السياق، أعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رأيها في المسألة بصورة مستقلة تماما. إن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القدرة التقنية بشأن الموضوع، وهو ما نرى أنه أمر لا شك فيه. ويأسف وفد بلدي أنه قد تم التشكيك في هذا الاختصاص.

بالإضافة إلى ذلك، تدرك فرنسا تماما التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك بموجب معاهدة حظر التجارب النووية. وفرنسا ممتثلة لالتزاماتها. إنها لا تطور أي نوع من الأسلحة الجديدة، وتحتفظ بترسانتها على أدنى مستوى ممكن بما يتفق والسياق الاستراتيجي. وتعتزم فرنسا المحافظة على سلامة وموثوقية

الأسلحة التي تحوزها. على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية، خفضت فرنسا عدد رؤوسها النووية بمقدار النصف. فقد تخلصت من جميع أسلحتها الرادعة الأرضية، كل من التسيارية العابرة للقارات وما يسمى بما قبل الأسلحة الاستراتيجية. وتخلصت فرنسا نهائيا من نوع ثالث، من غواصتها وأصولها الجوية على حد سواء، وأغلقت بصورة لا رجعة فيها مرافقها لإنتاج المواد الانشطارية. ولذلك، تملك فرنسا سجلا مثاليا في مجال نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا. لقد تكلم واحد وخمسون وفدا اليوم. لا يزال هناك سبعة عشر متكلما على القائمة في إطار هذه المجموعة، ومن المتوقع أن يستغرقوا ساعة ونصف، إذا تم التقيد بالمدة الزمنية المحددة.

قبل أن ترفع الجلسة، أود أنه ستغلق أذكر جميع الوفود أن قائمة المتكلمين في الجزء المواضيعي سيتم إغلاقها غدا، الثلاثاء، الموافق ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي للوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال هذا الجزء التأكد من تسجيل اسمها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥ .